منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
联合国粮食及农业组织
FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS
ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE
ORGANIZACION DE LAS NACIONES UNIDAS PARA LA AGRICULTURA Y LA ALIMENTACION

CFS:90/2

February 1990

البند ثانيا من جدول
الأعمال المؤقت

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الخامسة عشرة

روما، ٢٦-٣٠/٣/١٩٩٠

تقييم الوضع الراهن للأمن الغذائي العالمي وأحدث التطورات في مجال السياسات

بيان المحتويات

	الفقرات
أولا - المعالم البارزة والتوقعات	١ - ١٤
ثانيا - أوضاع الأمن الغذائي العالمي في ١٩٨٩/١٩٩٠	
٢-١ انتعاش الانتاج العالمي من الأغذية الأساسية في ١٩٨٩ لكنه يظل دون مستوى الاستخدام، للسنة الثالثة على التوالي	١٥ - ٢٩
٢-٢ توقع انخفاض المخزونات العالمية من الحبوب في ١٩٨٩/١٩٩٠ للسنة الثالثة على التوالي	٣٠ - ٣٤
٢-٣ بقاء الأسعار العالمية للأغذية مرتفعة وكساد تجارة الحبوب في العالم	٣٥ - ٤٥
٢-٤ زيادة متوقعة في المعونة الغذائية، وركود تدفق المعونة على البلدان ذات الدخل المنخفض	٤٦ - ٤٨

W/Z 5629/Ar.

٢-٥ زيادة طفيفة فى الاستخدام العالمى للأغذية الأساسية بعد انخفاضه فى ١٩٨٨/١٩٨٩ ٤٩ - ٥٠

٢-٦ التوقعات الأولية لعام ١٩٩٠/١٩٩١ ٥١ - ٥٣

ثالثا - الأمن الغذائي في البلدان النامية ذات العجز الغذائي

٣-١ ركود استهلاك الأغذية أو اتجاهه للانخفاض فى الكثير من بلدان العجز الغذائى ٥٤ - ٦٦

٣-٢ مشكلات نوعية تتعلق بامدادات الأغذية ٦٧ - ٦٩

٣-٣ عائد صادرات البلدان النامية يواجه أداء ضعيفا: تأثيرات معاكسة على الأمن الغذائى ٧٠ - ٧٤

رابعا - التطورات الأخيرة فى مجال السياسات

٤-١ السياسات القطرية للحبوب ٧٥ - ٨٤

٤-٢ جولة مفاوضات أوروغواى والتطورات الأخيرة ٨٥ - ٩٢

الجداول: ١ - التغييرات فى الانتاج العالمى والاستخدام المحلى والتجارة والمخزونات من الأغذية الأساسية

٢ - المخزونات العالمية المرحلة من الحبوب

٣ - الواردات من الحبوب وتدفقات المعونة الغذائية فى البلدان النامية

الشكل ١ قيمة الصادرات الزراعية للبلدان النامية فى الفترة ١٩٦١-١٩٨٨

ملاحظة: تستند محتويات هذه الوثيقة على المعلومات المتوافرة حتى منتصف ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٩. وسوف تزود اللجنة فى دورتها الخامسة عشرة ببيان يستكمل هذه المعلومات.

أولا – المعالم البارزة والتوقعات

١ – فيما يلى المعالم البارزة لأوضاع الأمن الغذائى العالمى فى ١٩٨٩/١٩٩٠ وتوقعاته :

– اخفاق الانتاج العالمى من الأغذية الأساسية عام ١٩٨٩ فى مواكبة الاستخدام المتوقع وذلك للسنة الثالثة على التوالى، الأمر الذى أدى الى هبوط جديد فى المخزونات العالمية من الحبوب فى عام ١٩٩٠.

– هبوط جديد يقدر بنحو ٩ ملايين طن فى المخزونات العالمية من الحبوب فى نهاية ١٩٨٩/١٩٩٠. وكانت المخزونات قد انخفضت بنحو ٩٥ مليون طن فى نهاية ١٩٨٨/١٩٨٩ لتصل الى ١٨ فى المائة من الاستهلاك الاجمالى، أو بما يزيد قليلا عن التقديرات التى وضعت منذ عام مضى وان كانت لاتزال ضئيلة. أما بالنسبة للسنة المقبلة، فلا يتوقع لهذه النسبة أن تتجاوز ١٧ أو ١٨ فى المائة، وهو المستوى الذى تعتبره المنظمة ضروريا للحفاظ على الأمن الغذائى العالمى. أما الظاهرة التى تستدعى قلقا خاصا فهى انخفاض مستوى مخزونات القمح.

– الجهود المبذولة فى البلدان المنتجة الرئيسية لتشجيع زيادة الانتاج وخاصة من القمح.

– التوقعات الأولية المتفائلة بشأن محصولات عام ١٩٩٠.

– انتعاش ملموس فى مستوى المعونات الغذائية المقدمة فى ١٩٨٩/١٩٩٠ يتركز، أساسا، على بولندا وبعض البلدان النامية متوسطة الدخل، بينما لا يتوقع حدوث زيادة فى هذه المعونة لبلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض.

– اتساع المجال لزيادة المعاملات الثلاثية.

– تغيرات ضئيلة فى حجم التجارة العالمية بالحبوب فى ١٩٨٩/١٩٩٠.

– الاستخدام العالمى للأغذية الأساسية لايزال يقل عن مستوى الاتجاه العام، رغم ما طرأ عليه من زيادة ضئيلة.

– صعوبات تعترض العديد من البلدان النامية، التى تعتمد بشدة على الواردات فى تلبية احتياجاتها الغذائية وذلك بسبب انكماش الامدادات من الحبوب والأغذية الأساسية الأخرى وبالتالى ارتفاع أسعارها.

- ركود، أو انخفاض، مستويات استهلاك الأغذية في العديد من البلدان النامية، وبخاصة في اقليمي افريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

- حالات المجاعة في اثيوبيا، وتفاقم مشكلات امدادات الأغذية في كل من السودان وموزامبيق وانغولا - والى حد أقل في كل من افغانستان ولبنان ولاوس وسري لانكا وهايتي ونيكاراغوا.

- تقدم ضئيل في امكانيات تحسين سبل الحصول على الأغذية من جانب المجموعات السكانية الفقيرة والمصابة بنقص الأغذية المزمن في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط على السواء.

- ظهور بعض الزيادة في معدلات الاكتفاء الذاتي من الحبوب في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض يعكس الانخفاض في معدل نمو الاستهلاك وليس الزيادة في معدل نمو الانتاج.

- توقعات غير مبشرة بزيادة حصيلة الصادرات الزراعية لاسيما بالنسبة لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، بينما يتوقع أن تظل تكاليف الواردات الغذائية مرتفعة.

٢ - وترد فيما بعد الاستنتاجات المستخلصة من تحليل التطورات التي طرأت على وضع الأمن الغذائي العالمي في ١٩٨٩/١٩٩٠ وتوقعاته.

٣ - يعتمد الأمن الغذائي العالمي، مرة أخرى وبصورة حاسمة، على حصيلة السنة الجارية (١٩٩٠). وعلى افتراض ألا يحدث تغيّر في المخزونات، ينبغي أن يزيد انتاج الحبوب بنسبة ٤ في المائة إضافة الى الزيادة التي تحققت في عام ١٩٨٩ بنسبة ٧ في المائة وذلك لاعادة الاستخدام الى مستوى الاتجاه العام. وأن ارتفاع مستوى الاستهلاك أو زيادة المخزونات، أو كليهما، نتيجة لزيادة الانتاج، يتوقف على مدى توزيع الانتاج بين البلدان المستوردة والمصدرة، وعلى التركيب السلعي للزيادة في الانتاج، وعلى التطورات الاقتصادية العامة المؤثرة على الطلب.

٤ - يبدو أن التوقعات الأولية عن محاصيل ١٩٩٠ مواتية بالنسبة لمعظم مناطق الانتاج، لكن حدوث تغيرات في العوامل المؤثرة على العرض والطلب، بما في ذلك أحوال الطقس غير المواتية، يمكن أن يؤثر بشدة على الأسعار الدولية للحبوب في ظل الأوضاع الراهنة للامدادات. ولذا فان الوضع الاجمالي، يستلزم تقييما متواصلا على امتداد الفترة المتبقية من السنة.

٥ – ويلاحظ أن الزيادة فى الانتاج العالمى من الحبوب فى عام ١٩٨٩ ترجع، أساسا، الى زيادة المحاصيل فى البلدان المتقدمة. أما الانتاج فى البلدان النامية فقد زاد فى حجمه الاجمالى كذلك، وان كان بمعدل ضئيل، وذلك للسنة الثانية على التوالى، بفصل الاحوال المناخية الموانية، وفى بعض الحالات، نتيجة للخطوات التى اتخذت لتشجيع الانتاج. وكما يشير ميثاق الأمن الغذائى العالمى، فان المسؤولية الرئيسية عن زيادة انتاج الأغذية وتحقيق الأمن الغذائى على المستوى القطرى تقع على عاتق البلدان النامية ذاتها، وان كان دعم المجتمع الدولى يظل ذا أهمية حاسمة فى هذا المجال.

٦ – ويجرى تطبيق سياسات المواءمة الهيكلية فى العديد من البلدان النامية. وفى ضوء الدور الحاسم لهذه المواءمة فى ضمان تحقيق أهداف الأمن الغذائى فى بعض البلدان، فانه يجب الاستمرار فى اعطاء الأولوية للجهود الرامية الى تحسين هذه السياسات بحيث تعمل، على وجه الخصوص، على تحاشى الأضرار التى يمكن أن تلحق بالمجموعات السكانية الفقيرة.

٧ – ومع أن المعونة الغذائية ستزيد بمقدار كبير فى عام ١٩٨٩ نتيجة لتخصيص اعتمادات لشراء فوائض الحبوب الخشنة فى الولايات المتحدة ولتقديم معونات اضافية من المجموعة الاقتصادية الأوروبية لبولندا، فان من المتوقع لتدفقات المعونة الغذائية الى بلدان الدخل المنخفض أن تستمر عند المستوى المنخفض للعام السابق، وفى الولايات المتحدة سينخفض احتياطى القمح المخصص للأمن الغذائى من جديد ليصل الى مستوى يكفى بالكاد للمحافظة على شحنات القمح عند مستوى العام السابق.

٨ – واضافة الى المخزونات التى يحتفظ بها المصدرون بصفة منتظمة، فان لدى عدد من البلدان النامية فى افريقيا جنوب الصحراء فوائض (للتصدير وللاستخدام المحلى على السواء)، لاسيما من الحبوب الخشنة، وان بلدانا عديدة تطلب المساعدة لتصريف فوائضها. وفى هذا الصدد، فان هناك مجالا لمزيد من الدعم من الجهات المتبرعة سواء فى مجال المعاملات الثلاثية أو المشتريات المحلية أو ترتيبات المقايضة. كذلك يلزم تقديم المزيد من المساعدات الفنية والمالية الى البلدان النامية حتى تتمكن من توسيع مرافقها التخزينية وتطوير البنية الأساسية للنقل لديها.

٩ – وفى ١٩٨٨/١٩٨٩ أدى ارتفاع أسعار الحبوب الى اضافة حوالى ٢٫٩ مليار دولار الى قائمة تكاليف الحبوب التى تستوردها سنويا بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض، وهذه الزيادة تعادل أكثر من ضعف قيمة المعونة الغذائية التى تلقتها هذه البلدان. وقد واجهت بلدان نامية أخرى زيادة مماثلة فى تكاليف وارداتها من الحبوب. وظلت الأسعار الدولية الجارية للحبوب ولمعظم الأغذية الأساسية الأخرى وان لم تكن عالية عموما

مقارنة بالمستويات الماضية ، موازية لأسعار السنة السابقة ، ومع ذلك أدت الى تفاقم المشاكل المالية والاقتصادية التى تواجه العديد من البلدان النامية المستوردة ، وان لم تكن بالضرورة من بين البلدان منخفضة الدخل. وأدى ارتفاع تكاليف الواردات الى تقليص الامدادات التجارية للعديد من البلدان من الأغذية والأعلاف، كما أدى الى ابطاء نمو أسواق الحبوب فى مجموعة البلدان متوسطة الدخل.

١٠ - ونظرا لتدهور الوضع الاقتصادى فى العديد من البلدان النامية فان مشكلة الأمن الغذائى العالمى أصبحت تعتبر، وعلى نحو متزايد، مشكلة تتعلق بمعوقات الطلب وبامكانية الحصول على الامدادات الغذائية سواء على المستوى القطرى أو ضمن الأقطار المعنية.

١١ - وعلى المستوى القطرى، فان العديد من البلدان يواجه مشكلات الديون والتضخم والمعضلات الاقتصادية ونقص العملات الأجنبية ، الأمر الذى يجعلها عاجزة عن تأمين احتياجات شعوبها من الامدادات الغذائية من خلال السوق الدولية. لذا فان ثمة حاجة الى تدعيم عملية تقييم التأثير الاجمالى لمثل هذه العوامل على الأمن الغذائى.

١٢ - أما على المستوى الفردى والأسرى فقد حدث تدهور فى امكانيات الحصول على الامدادات الغذائية خلال السنوات الأخيرة فى كل بلد على انفراد، ورافق ذلك تزايد عدد الفقراء الذين عجزوا عن توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية. ومع أن نسبة سكان العالم النامى الذين يعيشون حياة الفقر قد انخفضت فى السنوات الأخيرة ، فقد زاد العدد المطلق للفقراء والمعدمين على مايبدو. وبينما يلزم التأكيد على خلق المزيد من فرص العمل لتشغيل الفقراء والجياع لاعالة أنفسهم، يجب اتخاذ الاجراءات النوعية ، القصيرة والمتوسطة المدى، للتخفيف من المحنة التى يعيشها هؤلاء ، وذلك تمشيا مع الالتزام الأدبى الذى يجسده ميثاق الأمن الغذائى العالمى.

١٣ - وان أوضح دليل على استمرار تدهور امكانيات الحصول على الأغذية - وهو الهدف الأساسى للأمن الغذائى العالمى - يتمثل فى ركود، أو انخفاض، نصيب الفرد من الامدادات الغذائية المتوافرة ، لاسيما فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى. كذلك يكشف الوضع عن الدور المحدد للمعونة الغذائية عند مستوياتها الراهنة فى سد الفجوة بين الاحتياجات الغذائية الأساسية والامدادات المتوافرة فى أماكن معينة.

١٤ - ورغم حدوث انتعاش كبير فى أسعار المنتجات الزراعية وعائداتها التصديرية فى ١٩٨٨/١٩٨٩، فان هذه الحركة التصاعدية كانت ملحوظة بالنسبة للمنتجات الزراعية المصدرة من البلدان المتقدمة وليس من البلدان النامية. أما الآفاق بالنسبة للبلدان النامية فلا تزال محدودة بسبب عدم كفاءة نظام التجارة العالمية. وان الآمال فى تحسين

هذا النظام معقودة على نتائج جولة أوروغواى الخاصة بالمفاوضات التجارية، رغم أن اختتام المفاوضات الراهنة بنجاح، يستلزم أن يترافق مع اتخاذ الاجراءات التى تأخذ فى الحسبان الأضرار التى يحتمل أن تلحق بالبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

ثانيا: أوضاع الأمن الغذائي العالمي في ١٩٨٩/١٩٩٠

٢-١ انتعاش الانتاج العالمي من الأغذية الأساسية في ١٩٨٩ لكنه يظل دون مستوى الاستخدام، للسنة الثالثة على التوالي

١٥ - أكدت التطورات فى عام ١٩٨٩، بوضوح، الطابع المتقلب لأسواق الأغذية الأساسية والعالم. فقد اتسمت السنوات الثلاث المتوالية (١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦) بنمو نشيط فى الانتاج العالمى من الأغذية الأساسية عموما، ومن الحبوب على وجه الخصوص. وفى السنتين التاليتين، انخفض الانتاج نتيجة لرداءة الطقس، من جهة، وتطبيق سياسات الحد من الانتاج، من جهة أخرى. وفى عام ١٩٨٩ انتعش انتاج الحبوب، وذلك، أساسا، نتيجة عودة الطقس المعتاد وتخفيف الرقابة على المساحات المزروعة وبخاصة فى أمريكا الشمالية (الجدول ١).

١٦ - ولقد زاد الانتاج العالمي من الحبوب بنسبة ٧ فى المائة أى من ١ ٧٥٧ مليون طن فى عام ١٩٨٨ الى ١ ٨٧٧ مليون طن فى عام ١٩٨٩، لكن هذه الزيادة لم تكن كافية لاعادة الاستخدام الى مستوى الاتجاه العام أو حتى لمستوى الاستخدام المتوقع، وذلك للسنة الثالثة على التوالى. وبناء على ذلك، فان المخزونات العالمية من الحبوب ربما تنخفض مرة أخرى فى نهاية موسم ١٩٩٠/١٩٨٩. (انظر القسم ٢-٢ أدناه).

١٧ - عكس الانتعاش الجزئى فى انتاج الحبوب عام ١٩٨٩ بالدرجة الأولى وفرة المحاصيل فى البلدان المتقدمة فى أمريكا الشمالية والاتحاد السوفييتى والى حد أقل كذلك فى آسيا، ولاسيما فى الصين والهند. وعلى العكس من ذلك، فقد انخفض انتاج الحبوب بصورة حادة فى تركيا بينما هبط الانتاج فى أمريكا الجنوبية للسنة التالية على التوالى بسبب فشل محاصيل القمح، وبصورة خاصة انتاج الحبوب الخشنة فى الارجنتين. أما فى افريقيا فقد وصل اجمالى انتاج الحبوب فى البلدان الافريقية جنوب الصحراء (٤٥ بلدا) الى مستوى يزيد عن المتوسط وذلك للسنة الثانية على التوالى. وأما فى الأقاليم النامية الأخرى، فقد انخفض الانتاج الاجمالى من الحبوب بمعدل ضئيل. أما فى أوروبا الغربية فتشير التقديرات الى أن انتاج الحبوب سوف يكون قريبا من مستوى العام السابق، وان حدث بعض الانخفاض فى انتاج المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

١٨ - وأسهمت جميع الأصناف الرئيسية من الحبوب فى انتعاش الانتاج عام ١٩٨٩. فقد زاد انتاج الحبوب على نحو ملحوظ فى أمريكا الشمالية وآسيا والاتحاد السوفييتى. كما زاد انتاج الحبوب الخشنة بفضل تحسن المحاصيل فى أمريكا الشمالية والاتحاد السوفييتى وجنوب افريقيا. وعلى عكس ذلك، يتوقع أن يكون انتاج المجموعة الاقتصادية الأوروبية من الحبوب الخشنة قد انخفض بنسبة ٧ فى المائة. وجاءت زيادة الانتاج العالمى من الأرز نتيجة تحسن المحاصيل فى آسيا عموما، وفى الصين على وجه الخصوص.

١٩ - وفى البلدان النامية كمجموعة، زاد اجمالى انتاجها من الحبوب، ويمثل نحو ٩٠ فى المائة من مجموع انتاجها من الأغذية الأساسية، بمقدار ضئيل للسنة الثانية على التوالى، ليصل الى ٩٩٠ مليون طن، مقابل ٩٨٢ مليون طن فى ١٩٨٨ و ٩٣٤ مليون طن فى ١٩٨٧، أى أن الزيادة بلغت ٦ فى المائة خلال عامين. أما فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض فقد وصل انتاج الحبوب فى عام ١٩٨٩ الى ٧٥٠ مليون طن مقابل ٧٣١ مليون طن فى ١٩٨٨ و ٦٩٠ مليون طن فى ١٩٨٧. ويلاحظ أن نسبة الزيادة فى فترة العامين والتى بلغت ٩ فى المائة، كانت أكبر بكثير من معدل النمو السكانى والذى بلغ ٢٫٥ فى المائة سنويا.

٢٠ - وتعزى الزيادة فى انتاج الأغذية فى البلدان النامية أساسا، الى الظروف المناخية المواتية على نطاق واسع، والى الجهود الحثيثة التى بذلتها الحكومات لتشجيع الانتاج. وقد تعكس هذه الزيادة فى بعض البلدان تطبيق سياسات المواءمة الهيكلية الذى بدأ فى السنوات الأخيرة [1]. ويلاحظ أن هذه السياسات تهدف عموما، ومن خلال اجراءات متنوعة، الى عكس الانحياز التقليدى ضد الزراعة. وفيما يتعلق بانتاج الأغذية، شملت السياسات الغاء الرقابة على الأسعار (مالى، النيجر، نيجيريا، الصومال، أوغندا) واصلاح، أو الغاء، هيئات التسويق الزراعى (نيجريا، تنزانيا، كينيا، السنغال، الصومال). وفى بعض الحالات، أمكن زيادة الانتاج الزراعى من خلال تطبيق خدمات الارشاد على نطاق واسع، ويشمل ذلك ادخال تغييرات فى الأساليب الزراعية، اضافة الى تحسين الخدمات الائتمانية للتسويق وتوريد المستلزمات الزراعية. ومن بين الاجراءات ذات الصلة بالسياسات والتى أخذت تلقى اهتماما متزايدا، تحسين فرص الحصول على الأراضى، وتحسين مرافق البنية الأساسية بما فى ذلك شبكات الرى، والأسعار المجزية، والتعليم. ومن الصعوبة بمكان وضع قياس كمى يبين مدى تأثير هذه السياسات على الامكانيات الواسعة للبلدان النامية فى مجال انتاج الأغذية. ولا مراء فى أن النجاح فى تنفيذ هذه السياسات سوف يسهم كثيرا فى تحقيق الأمن الغذائى فى هذه البلدان.

---

(١) نوقشت مشكلات المواءمة الهيكلية وتكاليفها الاجتماعية وتأثيرها على الأمن الغذائى على نحو مستفيض أثناء الدورة الرابعة عشرة للجنة الأمن الغذائى العالمى فى عام ١٩٨٩.

٢١ - كذلك زاد الانتاج العالمى من الجذور والدرنات فى عام ١٩٨٩ بنسبة تناهز ٣ فى المائة ليصل الى ١٤٨ مليون طن (بما يعادلها من الحبوب)، وذلك أساسا بفضل المحاصيل الوفيرة من الكسافا والبطاطس واليام. أما الانتاج من بقية الجذور والدرنات فقد ظل قريبا من مستوى عام ١٩٨٨. وزاد انتاج البلدان المتقدمة من الجذور والدرنات بنسبة ٤ فى المائة مع زيادة كبيرة (لاسيما فى البطاطا) فى أوروبا الشرقية. أما معدل زيادة الانتاج فى البلدان النامية فقد كان أقل (٢ر٥ فى المائة) رغم زيادة انتاج الكسافا بنسبة ٥ فى المائة، ذلك لأن الزيادة كانت ضئيلة، أو معدومة، فى انتاج بقية أنواع الجذور والدرنات. ومن الأمور الأكثر مدعاة للقلق أن انتاج الجذور والدرنات فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض زاد بنسبة واحد فى المائة فقط فى عام ١٩٨٩.

٢٢ - وفى افريقيا، حيث الكسافا واليام هما من الأغذية الرئيسية المهمة، زاد انتاج الجذور والدرنات بنحو ٣ فى المائة فى ١٩٨٩ بفضل تحسن الأحوال الجوية والتأكيد المتجدد على الأغذية التقليدية فى العديد من البلدان، لاسيما نيجيريا وكوت ديفوار ومدغشقر وتنزانيا. وعلى العكس من ذلك فقد انخفض انتاج الجذور والدرنات فى كل من بينان وبوروندى وجمهورية افريقيا الوسطى. وفى بعض البلدان أدت زيادة الطلب على منتجات الجذور والدرنات، نتيجة ارتفاع أسعار الحبوب، الى زيادة مهمة فى أسعار هذه المنتجات.

٢٣ - وزاد الانتاج فى أمريكا اللاتينية بنسبة ٤ فى المائة فى عام ١٩٨٩ وذلك، أساسا، بفضل انتعاش انتاج الكسافا فى البرازيل اثر الزيادات الكبيرة فى الأسعار فى عام ١٩٨٨. كما حدثت بعض الزيادات فى كولومبيا، حيث ارتفع انتاج البطاطا والكسافا. وقد حفزت على زيادة انتاج الكسافا التطبيقات الأخيرة للحدود الدنيا لأسعار المنتجين. وعلى عكس ذلك، فقد هبط انتاج الجذور والدرنات فى الجمهورية الدومينيكية وهايتى وبيرو.

٢٤ - وفى آسيا، زاد انتاج الجذور والدرنات بنسبة ٢ فى المائة فى ١٩٨٩، بسبب الزيادة فى محصولى البطاطا والكسافا بينما لم يطرأ تغيير على انتاج بقية الجذور. وقد حصدت محاصيل جيدة على وجه الخصوص فى تايلند، حيث زاد انتاج الكسافا للوفاء بالطلب المتزايد على الصادرات. ومن جهة أخرى، شهد الانتاج ركودا فى الصين، التى تمثل أكبر البلدان انتاجا للجذور والدرنات.

٢٥ - وحدثت زيادة متواضعة فى الانتاج العالمى من البقول (٣ فى المائة) حيث بلغ ٥ر٥٧ مليون طن فى ١٩٨٩. وجاءت هذه الزيادة نتيجة التوسع الضئيل فى انتاج البلدان النامية (للاستهلاك البشرى أساسا) بينما بقى الانتاج مستقرا فى البلدان المتقدمة (للاستخدام العلفى أساسا). ولاتزال أسعار الأغذية البقولية فى الأسواق مرتفعة نسبيا، بينما انخفضت أسعار الأعلاف البقولية.

٢٦ - شهدت أسواق الزيوت والمساحيق الزيتية قدرا من نقص الامدادات مع ارتفاع الأسعار نتيجة للسحب من المخزونات فى عام ١٩٨٩ مما لم يتبق معه مخزونات عازلة ملموسة للسحب منها فى ١٩٩٠. لكن انتعاش الانتاج فى أوائل ١٩٨٩ فى نصف الكرة الجنوبى (البذور الزيتية) وفى الشرق الأقصى (زيت النخيل) وبعد ذلك فى الولايات المتحدة، أدى الى هبوط الأسعار التى كانت مرتفعة فى منتصف عام ١٩٨٨. وتشير التوقعات الى أن الانتاج سينتعش فى عام ١٩٩٠ (بنسبتى ٥ فى المائة للزيوت و ٩ فى المائة للمساحيق الزيتية) بحيث تتاح كميات كافية لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية المنتظرة، ولاعادة تكوين المخزونات على نحو متواضع.

٢٧ - كذلك اتسم الانتاج العالمى من منتجات الألبان بانخفاض حاد فى المخزونات فى بداية عام ١٩٨٩، وتميز الانتاج العالمى من الألبان بالركود خلال ذلك العام. ونتيجة لذلك فقد ارتفعت أسعار التصدير الجارية لبعض منتجات الألبان الرئيسية الى مثلى أو ثلاثة أمثال ما كانت عليه منذ سنوات قليلة مضت. ومع ذلك، فان انتاج الألبان فى البلدان المتقدمة من نصف الكرة الشمالى لا تزال تتجاوز الطلب التجارى. ورغم ضآلة المخزونات، فان التوقعات لاتزال محدودة بشأن حدوث زيادة جديدة فى الأسعار الدولية لمنتجات الألبان.

٢٨ - وانتعشت أسعار معظم أنواع اللحوم بعد ركود مستواها فى عام ١٩٨٨، وذلك نتيجة استقرار الانتاج العالمى من اللحوم. ولعل العوامل الرئيسية لانخفاض معدل نمو الانتاج العالمى من اللحوم تكمن فى السياسات الحكومية الهادفة الى الحد من فوائض اللحوم والألبان، وارتفاع أسعار الأعلاف فى العالم فى ١٩٨٨/١٩٨٩، وانخفاض طلب المستهلكين عموما على اللحوم عموما. كذلك انخفض حجم التجارة بالمنتجات الحيوانية واللحوم ومشتقاتها فى السوق الدولية دون مستوى عام ١٩٨٨.

٢٩ - وحافظت أسواق السكر على استقرار نسبى اذ أن أسعاره فى السوق العالمية بقيت تتذبذب فى اطار هامش ضيق حيث ظلت فى حدود ١٤ سنتا أمريكيا للرطل الواحد فى الربع الأخير من عام ١٩٨٩. ولاتزال السوق تعكس الانخفاض فى مستوى المخزونات العالمية من السكر، وفى مشتريات الاتحاد السوفييتى، والمشتريات المتوقعة من جانب الهند، فضلا عن انكماش الامدادات عموما. ويتوقع أن تظل الأسعار مرتفعة فى عام ١٩٩٠، وان كانت تظل حساسة لأى تقلبات فى الانتاج والطلب.

٢-٣ توقع انخفاض المخزونات العالمية من الحبوب في ١٩٨٩/١٩٩٠ للسنة الثالثة على التوالي

٣٠ - كان من المنتظر أن تنخفض المخزونات العالمية من الحبوب للعام الثالث على التوالي، ويحدث الجزء الأكبر من الانخفاض في مخزونات البلدان المتقدمة. اذ بعد سحب ٥٣ مليون طن في ١٩٨٨/١٩٨٧ و ٩٤ مليون طن في ١٩٨٩/١٩٨٨، أضحى من المتوقع أن تنخفض المخزونات العالمية من الحبوب مرة أخرى بمقدار ٩ ملايين طن خلال العام الجاري. وهذا ما يمثل انخفاضا تراكميا بنسبة ٣٥ في المائة خلال ثلاث سنوات بحيث انخفضت المخزونات من مستواها العالي جدا والبالغ ٤٥٤ مليون طن في ١٩٨٧/١٩٨٦ الى ماينا هز ٢٩٧ مليون طن في آخر مواسم ١٩٩٠/١٩٨٩ (الجدول رقم ٢). وبحلول أواخر ١٩٨٩/١٩٨٨ هبطت المخزونات الى نسبة ١٨ في المائة من الاستهلاك العالمي أي أكثر بقليل من تقديرات العام السابق، لكن هذا المستوى مازال منخفضا. وعلى مستوى التوقعات بالنسبة لموسم ١٩٩٠/١٩٨٩، أضحى من غير المتوقع أن تتجاوز المخزونات العالمية من الحبوب عند مقارنتها بمستوى اتجاهات الاستخدام في ١٩٩١/١٩٩٠، نسبة ١٧ الى ١٨ في المائة [1]، التي تعتبرها المنظمة بمثابة الحد الأدنى المطلوب لضمان الأمن الغذائي العالمي.

٣١ - واذا كان من المنتظر أن تزيد المخزونات العالمية من الأرز في ١٩٩٠/١٩٨٩ بنحو ٥ ملايين طن، فسيحدث انخفاض كبير في مخزونات الحبوب الخشنة (١٠ ملايين طن) والقمح (٣ر٥ مليون طن)، يضاف الى ذلك أن حالة امدادات القمح ضيقة بصورة خاصة؛ فقد انخفضت مخزونات القمح لدى البلدان المصدرة الرئيسية الى أدنى مستوى لها منذ ١٩٧٤/١٩٧٣. ومن أجل الوفاء بالتزاماتها من المعونة الغذائية للفترة ١٩٩٠/١٩٨٩، تخطط الولايات المتحدة لسحب مليوني طن من القمح من احتياطي القمح المخصص للأمن الغذائي وبالاضافة الى ١ر٥ مليون طن سحبت خلال ١٩٨٩/١٩٨٨، يكون هذا الاحتياطي قد استنزف عمليا.

٣٢ - وسوف يقتصر الانخفاض المتوقع في المخزونات المرحلة العالمية من الحبوب، بأكمله تقريبا، على البلدان المصدرة الرئيسية ولاسيما الولايات المتحدة وكندا وبلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وتحتفظ البلدان المصدرة الرئيسية بنحو ٤٣ في المائة من المخزونات العالمية المتوقعة من الحبوب بحلول نهاية مواسم ١٩٩٠/١٩٨٩. ومن المنتظر حدوث زيادة طفيفة في مخزونات البلدان المستوردة حيث تدعو الحاجة الى تكوين مخزونات كبيرة من أجل تعزيز استقرار الأسواق المحلية، ولأسباب تعزى الى أن التركيز المفرط للمخزونات لدى عدد قليل من البلدان المصدرة يحمل تلك البلدان نصيبا غير متناسب من حيث مسؤولياتها عن ضمان الأمن الغذائي العالمي. وفي ذات الوقت لا يمكن التقليل من أهمية المخزونات الكافية التي يحتفظ بها المصدرون ولاسيما من القمح حيث

---

(١) منها ٥ الى ٦ في المائة تمثل العنصر الاحتياطي فيما تعتبر النسبة المتبقية مخزونات تفصيلية أو جارية.

أن هذه المخزونات هى المتاحة، أكثر من تلك التى تحتفظ بها البلدان المستوردة، لتغطية الزيادة فى الطلب على الصعيد الدولى.

٣٣ - وبصفة عامة يعنى الانخفاض الجارى فى مخزونات الحبوب تخفيض المعدل الكلى لنسبة العرض الى الطلب (أى المخزونات المرحلة + الانتاج) بالنسبة الى الاحتياجات فى السوق العادية (أى الاستخدام المحلى + الصادرات). وفى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، تراوح هذا المعدل فيما يتعلق بالحبوب فى معظم البلدان الرئيسية المصدرة، بين ١٫٣٠ و ١٫٤٠. الا انه انخفض هذا العام الى ١٫١٧ وهو أدنى مستوى يسجله هذا المعدل منذ الأزمة الغذائية العالمية فى عام ١٩٧٤ (حيث وصل الى ١٫٠٧)، مما أدى الى الحد من قدرة المصدرين على الوفاء بالطلب غير المتوقع، وضمان الأمن الغذائى العالمى فى نهاية الأمر[1]. فالوضع حرج بصورة خاصة فيما يتعلق بالقمح حيث أن المعدلات المقارنة بالنسبة للمصدرين الرئيسيين هى على النحو التالى: ١٫١٧ فى ١٩٨٩/١٩٩٠ وهى أقل نسبة سجلت على الاطلاق مقابل ١٫٢٥ فى ذروة أزمة الأغذية العالمية فى ١٩٧٤/١٩٧٥. وقد انفرجت الأوضاع الى حد ما عن طريق تحسين مستويات المخزونات فى البلدان المستوردة ككل. ومن جهة أخرى، يؤدى المستوى المنخفض لمخزونات القمح لدى البلدان المصدرة الرئيسية الى التأثير سلبيا على المعونة الغذائية من القمح، وهى السلع التى تمثل الجزء الأكبر من المعونة الغذائية من الحبوب (انظر القسم ٢-٤ أدناه).

٣٤ - ومن المنتظر أن تزيد مخزونات الحبوب لدى البلدان النامية ككل للعام الثانى على التوالى. ومن المتوقع أن تزيد هذه المخزونات من الحبوب بحلول نهاية مواسم ١٩٨٩/١٩٩٠ بنحو ٦ ملايين طن، بحيث تصل الى نحو ١٣٠ مليون طن. لكن الزيادة ستقتصر على آسيا وتعزى بصورة خاصة الى انتعاش مخزونات الهند، وبقدر أقل مخزونات كل من اندونيسيا وباكستان. أما مجموع مخزونات الحبوب فى البلدان النامية الأخرى، فسيهبط. وفيما يتعلق بأفريقيا ككل، تقدر المسحوبات من المخزونات فى ١٩٨٩/١٩٩٠ بأكثر من ٧ فى المائة، بما يعزى الى فشل محاصيل ١٩٨٩ بالمقارنة مع انتاج العام السابق. وفى أمريكا اللاتينية، من المتوقع أن تنخفض مخزونات كل من الأرجنتين والبرازيل، وعلى ذلك ستنخفض على مستوى الاقليم ككل. أما مخزونات أمريكا الوسطى، فمن المحتمل أن تصل الى نصف مستواها فى ١٩٨٧.

٢-٣ بقاء الأسعار العالمية للأغذية مرتفعة وكساد تجارة الحبوب فى العالم

٣٥ - أدت المحاصيل الوفيرة من الحبوب التى حصدت فى السنوات الثلاث (١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦) الى تكوين مخزونات مرحلة ضخمة نتجت عنها منافسة شديدة على الأسواق فيما بين

---

(١) للحصول على تفاصيل بشأن هذا المؤشر (أنظر: FAO, Approaches to World Food Security, 1983, page 59-60.

المصدرين، وانخفضت الأسعار الدولية للحبوب الى أدنى مستوياتها بالأرقام الحقيقية منذ الثلاثينات. ففى الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٨٧، انخفضت أسعار الحبوب الى النصف تقريبا بالأرقام الاسمية. وانخفض متوسط سعر القمح فى الأسواق بنحو ٣٠ فى المائة وأسعار الذرة والذرة الرفيعة بأكثر من ٤٠ فى المائة. وبالاضافة الى ذلك، أدى الخصم الممنوح بموجب برامج التصدير الخاصة الى خفض الأسعار التى يدفعها عدد من البلدان الى مستويات أدنى من ذلك بكثير.

٣٦ - وأعقب ذلك استنزاف سريع للمخزونات فى ١٩٨٧ و ١٩٨٨، مما أدى إلى انتعاش شديد للأسعار فى عام ١٩٨٨، ولاسيما أسعار القمح. وظلت أسعار الحبوب مرتفعة عموما فى ١٩٨٩، وذلك رغم انتعاش الانتاج العالمى. وقد زادت الأسعار المحددة لصادرات القمح، بنسبة ٤٠ فى المائة من ١٢٠ دولارا للطن فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٨٧ الى ١٦٦ دولارا للطن فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٨٨ وحافظت على هذا المستوى فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٨٩. أما أسعار تصدير الذرة التى زادت أيضا بنحو ٤٠ فى المائة من ٨٢ دولارا للطن الى ١١٤ دولارا للطن خلال الفترة ذاتها، فقد تراجعت الى ١٠٨ دولارات للطن فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٨٩. وزادت أيضا أسعار الأرز التايلندى من ٢٠٨ دولارات للطن الى ٢٧٥ دولارا للطن خلال ١٢ شهرا انتهت فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٨٨، ثم زادت أيضا حتى بلغت ٣٠٧ دولارات للطن فى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٩، الا أنها انخفضت فى وقت لاحق حتى بلغت ٢٨٠ دولارا للطن فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٨٩، وقد زادت أسعار الذرة الرفيعة من ٧١ دولارا فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٨٧ الى ١٠٥ دولارات فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٨٩، فى حين زادت أسعار فول الصويا من ١٩٥ دولارا للطن الى ٢٢٧ دولارا للطن خلال الفترة ذاتها.

٣٧ - وظلت أسعار الحبوب حتى أواخر ١٩٨٩ منخفضة قليلا دون مستوى الأسعار التى سادت فى أوائل الثمانينات عندما تقلصت الامدادات فى الأسواق خلال الفترة من ١٩٧٩ الى ١٩٨١، على نحو يماثل الى حد كبير حالة التوازن الدقيق بين العرض والطلب السائد فى الوقت الحاضر. وفى ١٩٨١/١٩٨٠، بلغت أسعار تصدير القمح نحو ١٨٠ دولارا للطن وأسعار الذرة ١٤٢ دولارا للطن وأسعار الأرز التايلندى ٤٧٧ دولارا للطن. وبالأرقام الحقيقية مازالت الأسعار السائدة فى الوقت الحاضر منخفضة وذلك بسبب التضخم والقيمة المنخفضة لسعر صرف الدولار الأمريكى منذ ١٩٨١/١٩٨٠ بالمقارنة مع العملات الرئيسية الأخرى.

٣٨ - وفى الوقت ذاته، أدت الأسعار الجارية للحبوب، الى تفاقم الصعوبات المتزايدة بدرجة خطيرة فى العديد من البلدان النامية، بسبب نقص حصيلتها من النقد الأجنبى، والتى يعاق وصولها الى الأسواق العالمية للأغذية بسبب عوامل اضافية مثل الديون الخارجية وركود الطلب على صادراتها الرئيسية، والتدهور الأخير فى أسعار بعض سلعها الزراعية الرئيسية الموجهة للتصدير وتراجع الطلب على الواردات نتيجة برامج المواءمة الهيكلية وصعوبات مالية واقتصادية أخرى. والمعضلة التى تستعصى على الحل ما زالت

تكمن فى كيفية التوفيق بين الحاجة الى ابقاء تكاليف الواردات من الحبوب عند مستويات تتمكن بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض من تسديدها مع ضمان أسعار مجزية للمصدرين الرئيسيين الذين، فى المدى القصير على الأقل، يمثلون المصدر الرئيسى للامدادات الدولية لهذه المجموعة من البلدان.

٣٩ - وقد أضاف ارتفاع أسعار الحبوب فى ١٩٨٨ مبلغا يقدر بنحو ٢ر٩ مليار دولار الى تكاليف واردات بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض من الحبوب فى ١٩٨٨/١٩٨٩، ولاسباب تعزى أيضا الى استمرار هذه الأسعار موازية للمستويات السابقة، سترتفع هذه التكاليف مرة أخرى فى ١٩٨٩/١٩٩٠. وقد واجهت بلدان نامية أخرى زيادة مماثلة فى تكاليف وارداتها من الحبوب. وفيما يتعلق ببلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض، فان هذه الأرقام تتجاوز ضعفى تقديرات قيمة مجموع المعونة الغذائية من الحبوب التى حصلت عليها هذه البلدان فى ١٩٨٩، وهذا ما يوضح الأهمية النسبية لتقلبات أسعار واردات الأغذية بالمقارنة مع حجم المعونة الغذائية المقدمة. ومن الواضح، ان المساعدة التى توفرها المعونة الغذائية على مستوياتها الحالية، لا تكفى لتعويض الزيادات الكبيرة فى تكاليف الواردات من الأغذية.

٤٠ - وقد انعكس التأثير السلبى للارتفاع النسبى فى أسعار واردات العديد من السلع الغذائية الرئيسية، بالاضافة الى مشكلات أخرى، بدرجة كبيرة على عدد من بلدان العجز الغذائى، حيث وجد بعضها صعوبات متزايدة تحول دون استيراده كميات كافية من الأغذية للمحافظة على نصيب الفرد من الاستهلاك. ومن بين البلدان التى تضررت فى أفريقيا نذكر على سبيل المثال كينيا وزامبيا، حيث اضطرتا مؤخرا الى الحد من توزيع القمح على المطاحن من أجل خفض وارداتهما من القمح. وفى أمريكا اللاتينية كذلك، خفضت بيرو وارداتها من القمح والحبوب الخشنة بنسبة ٢٠ فى المائة فى ١٩٨٨. وقد تأثرت أيضا بلدان عديدة فى هذا الاقليم مثل بوليفيا والجمهورية الدومينيكية واكوادور وغانا وهندوراس وسيراليون من جراء قلة الامدادات المتاحة من القمح فى السوق.

٤١ - وفيما يتعلق بحصيلة الصادرات، كان الاتجاه التصاعدى العام للأسعار الاسمية للسلع منذ عام ١٩٨٧، ملازما للمنتجات الزراعية التى تصدرها البلدان المتقدمة، أكثر من ملازمته للمنتجات التى تصدرها البلدان النامية. والواقع أن أسعار البن والكاكاو وهما من بين أهم صادرات البلدان النامية من السلع غير الغذائية، قد تراجعت الى مستويات منخفضة جدا. وفيما يتعلق بالمواد الغذائية من غير الحبوب، فقد نشأ ارتفاع الأسعار أيضا عن قلة الامدادات. وقد أدت الزيادة التى طرأت مؤخرا على أسعار بعض الخامات مثل القطن، الى التعويض عن انخفاض أسعار المواد الأخرى مثل المطاط وغير ذلك. ومن المتوقع أن ينخفض الرقم الدليلى العام لأسعار السلع الغذائية بالأرقام الحقيقية فى ١٩٨٩/١٩٩٠.

٤٢ - وظل الحجم المتوقع للتجارة العالمية فى الحبوب على حاله تقريبا فى ١٩٨٩/١٩٩٠. ويقدر مجموع حجم التجارة فى الوقت الحاضر بنحو ٢٠٦ ملايين طن. غير أن الانخفاض فى

واردات البلدان المتقدمة من ٨٨ مليون طن فى عام ١٩٨٨/١٩٨٩ الى ٨٣ مليون طن فى ١٩٨٩/١٩٩٠، فقد يتوازن بسبب زيادة واردات البلدان النامية التى ارتفعت من ١١٨ مليون طن الى ١٢٣ مليون طن. وقد سجلت الزيادة، فى معظمها، فى مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط. وقد سجل واردات الحبوب فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض بنحو ٣ ملايين طن بحيث تصل الى ٥٢ مليون طن (الجدول رقم ٣).

٤٣ - ويعكس الانخفاض فى واردات البلدان المتقدمة من الحبوب الى حد كبير الانخفاض المتوقع، فى واردات الاتحاد السوفييتى وأوروبا العربية وبصورة خاصة الاتجاه طويل الأمد لتراجع الواردات فى بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية. أما زيادة الواردات فى البلدان النامية ككل، فقد نشأ، بدرجة كبيرة، عن توقع استيراد سورية وتركيا كميات ضخمة من أجل التعويض عن فشل الانتاج المحلى بسبب الجفاف. ويتوقع أن تصل واردات هذين البلدين فى ١٩٨٩/١٩٩٠، الى مليونى وثلاثة ملايين طن على التوالى. ومن المتوقع أيضا أن تستأنف واردات البلدان الأخرى فى آسيا، اتجاهها التصاعدى فى ١٩٨٩/١٩٩٠، بعد استقرارها فى السنوات الأخيرة. وسوف يسجل معظم الزيادة فى واردات الحبوب الخشنة التى تستخدم علفا للحيوانات. وفى أمريكا اللاتينية، من المنتظر أن تزيد واردات البرازيل من القمح بدرجة كبيرة.

٤٤ - تشير التقديرات المؤقتة الى احتمال أن ينخفض حجم التجارة العالمية بالأرز فى عام ١٩٩٠، على نحو بسيط (٥ فى المائة) دون مستواه فى ١٩٨٩، لكنه سيبقى عند مستوى يزيد عن متوسط الثمانينات. وقد تستورد الصين والهند واندونيسيا كميات أقل من الأرز فى عام ١٩٩٠. وعلى نقيض ذلك، من المحتمل أن تزيد واردات افريقيا الا أن مدى هذه الزيادة يتوقف على الأسعار العالمية السائدة والكميات المتوافرة من المعونة الغذائية من الأرز.

٤٥ - ومن المتوقع أن تكون الامدادات العالمية من الحبوب الموجهة للتصدير، كافية لتلبية الطلب على الواردات فى ١٩٨٩/١٩٩٠، على أن يتم سحب بعض الكميات من المخزونات فى نهاية مواسم عام ١٩٩٠. وسوف تتعرض الامدادات للنقص فى الأسواق فترة حتى تنتهى عمليات جنى محاصيل عام ١٩٩٠ على الأقل، وسوف يكون من الصعب تلبية أى زيادة كبيرة وغير متوقعة فى الطلب على الواردات. ومن بين البلدان المصدرة، يتوقع أن تنخفض شحنات الحبوب الخشنة من الارجنتين والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، بسبب تقلص الامدادات. وقد تنخفض الصادرات أيضا من الولايات المتحدة بسبب زيادة المبيعات من بلدان مصدرة أخرى تشمل كندا وجنوب افريقيا ويوغوسلافيا فى حين يظل حجم التجارة على مستوياته دون تغيير يذكر.

٤-٢ زيادة متوقعة في المعونة الغذائية، وركود تدفق المعونة على البلدان ذات الدخل المنخفض

٤٦ - تمثل امدادات المعونة الغذائية من الحبوب في ١٩٨٩/١٩٩٠، والتي يقدر مجموعها بنحو ١١ مليون طن، زيادة هامة قياسا الى حجمها البالغ ٩ر٨ مليون طن في العام الماضي. وقد تصل الشحنات من الولايات المتحدة الى ٦ر٢ مليون طن، أي بزيادة ٩ر٠ مليون طن فوق مجموعها البالغ ٣ر٥ مليون طن في العام الماضي. كما ينتظر أن تصل كميات المعونة الغذائية من المجموعة الاقتصادية الأوروبية الى ٢ر٨ مليون طن، مقابل مليوني طن في ١٩٨٨/١٩٨٩. بيد أن من المحتمل أن تنخفض المعونة المقدمة من كندا (ومعظمها قمحا) الى ٠٠٠ ٨٥٠ طن من ٢ر١ مليون طن في ١٩٨٨/١٩٨٩، وان بقيت مع ذلك أعلى من التزامات كندا في اطار اتفاقية المعونة الغذائية بتقديم ٠٠٠ ٦٠٠ طن. وتساهم الجهات المتبرعة الثلاث الهامة بما يقارب من ٩٠ في المائة من مجموع المعونة من الحبوب.

٤٧ - وقد تم الالتزام بتقديم مليوني طن من الحبوب (القمح والحبوب الخشنة) الى بولندا والى بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المتوسط، مثل المكسيك وبيرو وجامايكا وتونس والأردن والفلبين، وهناك ٩ ملايين طن من الحبوب متاحة للالتزام بها. ونظرا لندرة امدادات القمح، وعلى الرغم مما بذلته الولايات المتحدة من جهود في الافراج عن كميات اضافية من القمح، من احتياطي الأمن الغذائي من القمح لديها، فان جميع الزيادة في المعونة الغذائية التي عرضتها الولايات المتحدة في ١٩٨٩/١٩٩٠ هي في شكل حبوب خشنة. ومن المحتمل أن ينخفض عنصر القمح المقدم من الولايات المتحدة بقدر طفيف عن شحناتها في ١٩٨٩ البالغة ٣ر٨ مليون طن. ولما كان من المحتمل أن تنخفض احتياجات بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض من الحبوب الخشنة بقدر ضئيل عن احتياجاتها في العام الماضي في ضوء نتائج الحصاد الطيبة التي حققتها في ١٩٨٩، يقدر أن يكون مجموع كميات المعونة الغذائية من الحبوب المقدمة لهذه المجموعة من البلدان في ١٩٨٩/١٩٩٠ في حدود ٥ر٧ مليون طن، أي بدون تغيير عن مستواها في العام الماضي (الجدول - ٣).

٤٨ - ومن المصادر المحتملة للمعونة الغذائية هذا العام، وجود فوائض محلية يمكن تصديرها تقدر بنحو ٦ر١ مليون طن من الحبوب، ولاسيما الخشنة، لدى ١٥ بلدا من بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يحتاج العديد منها في الوقت الحاضر الى مساعدات من أجل تصريفها. وقد قدمت الجهات المتبرعة بالفعل دعما ماليا للمساعدة في تصدير نحو ٠٠٠ ٢١٠ طن من فوائض الحبوب المذكورة. وحتى منتصف ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٩، كانت هناك كميات كبيرة من فوائض الحبوب الخشنة تحتفظ بها كل من بينان، وبوركينا فاسو، وتشاد، وكوت ديفوار، وكينيا، ومالي، والنيجر، والسودان، وتنزانيا، وتوغو، وزامبيا وزمبابوي. وفي مثل هذه الأحوال ينبغي التوسع، بقدر الامكان، في استخدام المعاملات الثلاثية، والمشتريات المحلية وترتيبات المقايضة كوسائل لتلبية احتياجات البلدان المجاورة من واردات الحبوب. كما أن هذه الترتيبات من شأنها أن تكون حافزا للمزارعين المحليين على المحافظة على مستوى الانتاج المحلي من الأغذية الأساسية، وتقليل الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة والتي يصعب انتاجها محليا أو انها تنتج بتكاليف باهظة.

٢-٥ زيادة طفيفة فى الاستخدام العالمى للأغذية الأساسية بعد انخفاضه فى ١٩٨٨/١٩٨٩

٤٩ - من المنتظر أن يسجل الاستخدام العالمى (الاستهلاك البشرى المباشر، الأعلاف الحيوانية والاستخدامات الأخرى) من الأغذية الأساسية (الحبوب، البقول، الجذور والدرنات) زيادة طفيفة من ١٨٨٥ مليون طن فى ١٩٨٨/١٩٨٩ الى ١ ٩٢٣ مليون طن فى ١٩٨٩/١٩٩٠ (الجدول -١). وتعكس هذه الزيادة ارتفاعا ضئيلا فى مستويات الاستخدام بالنسبة لجميع الأغذية الأساسية.

٥٠ - ومن المتوقع أن يزيد الاستهلاك الانسانى المباشر من الأغذية الأساسية بقرابة ١٩ مليون طن الى نحو ٩٥١ مليون طن فى العالم ككل، بينما ينخفض قليلا فى البلدان المتقدمة. وسيشهد اجمالى استخدام الأغذية الأساسية (ولاسيما الأغذية والأعلاف) زيادة طفيفة للغاية، سواء فى البلدان النامية ككل أو فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض، أى بنسبتى (١ر٨ و ١ر٧ فى المائة على التوالى)، الا أن هذه الزيادة ستظل دون معدلات النمو السكانى فى هذه البلدان (٢ و ٢ر٥ فى المائة على التوالى)، مما يشير الى مزيد من التدهور فى معدلات الاستخدام الفردى بين الفقراء ومن يعانون من نقص التغذية من سكان العالم.

٢-٦ التوقعات الأولية لعام ١٩٩٠/١٩٩١

٥١ - على الرغم من أن التوقعات تشير الى نمو قوى فى انتاج العالم من الأغذية على المدى المتوسط، وأن هذا النمو لن يعاق الا اذا كان الطلب الفعّال غير كاف، فثمة شكوك باقية تكتنف التوقعات للمدى القصير التى تأثرت تأثيرا بالغا من جراء المستوى المنخفض للمخزونات فى الوقت الحاضر. وبعد هبوط هامش الأمان الذى ضمنته وفرة المخزونات المرحلة فى السنوات الأخيرة، الى الحد الذى تعتبره المنظمة ضروريا لضمان الأمن الغذائى، فان المحافظة على مستوى الاستهلاك العالمى من الحبوب فى ١٩٩٠/١٩٩١ أصبحت رهينة، الى حد كبير، بما ستكون عليه نتائج حصاد الحبوب فى ١٩٩٠.

٥٢ - ومن ثم، ولمجرد تلبية معدل الاستخدام الفردى المعتاد فى ١٩٩٠/١٩٩١ بدون اللجوء الى مزيد من السحب من المخزونات، فلابد من أن يزيد الانتاج العالمى من الحبوب بمقدار ٧٠ مليون طن، أو ٤ فى المائة. وتتوقف امكانية تحقيق ذلك، فى المقام الأول، على ماهية السياسات التى ستتبعها البلدان المنتجة الرئيسية، والتى عمد عدد منها (بما فيها الولايات المتحدة وكندا والاتحاد السوفييتى) خلال الشهور القليلة الماضية، الى اجراء تعديلات فى سياساتها بغرض تشجيع زيادة الانتاج. كذلك سيكون التأثير على الاستخدام رهنا بدخول الزيادة فى الانتاج ضمن التجارة الدولية.

٥٣ – وقد حدث توسع كبير فى المساحات المزروعة بالقمح الشتوى فى الولايات المتحدة، كما تبدو ظروف نمو المحاصيل التى زرعت حديثا مواتية فى معظمها فى جميع أنحاء العالم، وان كان من المتوقع أن يتعرض القمح الشتوى لبعض الرطوبة فى بعض أجزاء الولايات المتحدة. بيد أنه لكى تتحقق الزيادة اللازمة فى الانتاج العالمى، فلابد من زيادة المساحات المزروعة فى الكثير من البلدان الأخرى أيضا، فضلا عن الحاجة الى استمرار ظروف المناخ العادية حتى موعد الحصاد فى ١٩٩٠. وعلى ذلك سيبقى الأمن الغذائى العالمى على توازنه الدقيق لسنة أخرى على الأقل.

ثالثا: الأمن الغذائى فى البلدان النامية ذات العجز الغذائى

٣-١ ركود استهلاك الأغذية أو اتجاهه للانخفاض فى الكثير من بلدان العجز الغذائى

٥٤ – فى ضوء التدهور السريع فى الأوضاع الاقتصادية للكثير من البلدان النامية فى غضون السنوات القليلة الماضية، فان مشكلة الأمن الغذائى العالمى، وان ظل الاهتمام بها مركزا على جوانب الصعوبات المادية المتعلقة بالامدادات وانخفاض مخزونات الحبوب على الصعيد العالمى، باتت منصبة أكثر فأكثر على قضية عجز العدد المتزايد من البلدان النامية على شراء ما يكفيها من الامدادات الغذائية من السوق الدولية، وعلى حرمان فئات السكان الأكثر حساسية فى العديد من البلدان من الحصول على حاجتها من الأغذية.

٥٥ – وقد تعذر على عدد كبير من البلدان النامية انتاج أو شراء ما تحتاجه من أغذية لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية لسكانها. وأغلب هذه البلدان، ان لم تكن جميعها، من بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض، من التى تكافح فى ذات الوقت فى سبيل التغلب على معوقات الموارد الشاملة، ومشكلات التضخم، وسداد الديون، وارتفاع معدلات البطالة، والمواءمة الهيكلية لاقتصادياتها، والحواجز التجارية، وركود عائدات الصادرات (انخفاضها بالأرقام الحقيقية)، وأفضى ذلك الى انخفاض و/أو تدهور مستويات استهلاك الأغذية وظهور أعداد متزايدة من السكان الذين تناقصت فرصهم فى الحصول على امدادات الأغذية الأساسية. ويبرز هذا الوضع، بوجه خاص، فى الأقاليم ذات المديونية الباهظة ومعدلات النمو السكانى العالية، مثل افريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى. وفى الوقت الحاضر، فان الديون طويلة الأجل لأفريقيا أضحت تعادل اجمالى الناتج القومى لبلدانها، مما يجعلها تحتل المرتبة الأولى بين الأقاليم المختلفة من حيث ما تتحمله من أعباء الديون. كما أن معدل النمو السكانى فى الاقليم والبالغ ٣٫٢٥ فى المائة سنويا يمثل أعلى معدل من نوعه فى أى من الأقاليم الكبيرة، وأدى الى زيادة سكان أفريقيا الى الضعف فى غضون الفترة منذ عام ١٩٦٥.

٥٦ – وتواصل الكثير من البلدان النامية جهودها الرامية الى تحفيز الانتاج الغذائى تماشيا مع ميثاق الأمن الغذائى العالمى، ولقد نجح بعضها بالفعل فى ذلك، وخاصة فى

اقليم آسيا. ومع ذلك لم يطرأ أى تحسن يذكر خلال الثمانينات على معدلات الاكتفاء الذاتى فى الحبوب فى البلدان النامية ككل، وبقيت على حالتها بنسبة تقارب ٩٠ فى المائة. وخلال ذات الفترة زادت نسبة الاكتفاء الذاتى فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض بقدر ضئيل من ٩١ فى المائة فى مستهل الثمانينات الى ما يتراوح بين ٩٣ - ٩٤ فى المائة فى أواخر الثمانينات، وان كانت هذه الزيادة ترجع فى الأصل الى تباطؤ معدلات نمو الاستهلاك أكثر منها الى الزيادة السريعة فى الانتاج.

٥٧ - وفى حين تبدو أوضاع امدادات الحبوب الحالية فى معظم بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى مرضية بوجه عام، فان مستويات نصيب الفرد من امدادات الأغذية (أى من الحبوب، والجذور والدرنات والبقول) تكشف عن مظاهر تدهور فى كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض فى الاقليم. وتصع التقديرات معدلات نصيب الفرد فى ١٩٨٩/١٩٩٠ فى عدد من البلدان فى ذات مستوياتها للفترة بين ١٩٨٣/١٩٨٤ - ١٩٨٤/١٩٨٥، وهى السنوات التى شهدت نشوء الأزمة الغذائية الخطيرة بسبب الجفاف فى افريقيا. وتضم بلدان هذه المجموعة كل من الكونغو، مصر، غينيا الاستوائية، ليبيريا، موزامبيق وتوغو.

٥٨ - والأمر الأكثر مدعاة للقلق هو احتمال أن تنخفض مستويات نصيب الفرد من امدادات الأغذية فى ١٩٨٩/١٩٩٠ فى العديد من بلدان الاقليم الى ما دون مستوياتها ابان أزمة الأغذية فى منتصف الثمانينات بكثير. وتشمل البلدان المعنية: أنغولا، بوروندى، كوت ديفوار، جزر القمر، غينيا، مدغشقر، المغرب، نيجيريا، رواندا، سيراليون، السودان، تنزانيا وزائير.

٥٩ - وبالنسبة لمجموع بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض فى افريقيا، فان نصيب الفرد من امدادات الأغذية الأساسية فى ١٩٨٩/١٩٩٠ والبالغ ١٦٤ كيلو غراما، يقل عن متوسطه المعتاد فى الفترة بين ١٩٨٣/١٩٨٤ - ١٩٨٤/١٩٨٥ البالغ ١٦٩ كيلو غراما. ويعكس هذا الانخفاض هبوطا بنسبة ١٠ فى المائة فى امدادات الجذور والدرنات، مع بقاء نصيب الفرد من امدادات الحبوب فى الفترة الفاصلة بين التاريخين على حاله دون تغيير يذكر.

٦٠ - وتساهم الجذور والدرنات والبقول، التى تنتج فى اقليم افريقيا جنوب الصحراء الكبرى باعتبارها، أساسا من محاصيل الكفاف، بما يتراوح بين نسبتى الثلث والربع من اجمالى امدادات الأغذية. ويرجع الانخفاض فى معدلات نصيب الفرد من الامدادات الى تباطؤ معدلات نمو الانتاج نتيجة انعدام الحوافز وغيرها من مشكلات الانتاج والتسويق.

٦١ - وسجلت واردات الحبوب الى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى مؤخرا اتجاها هبوطيا مرده، جزئيا، الى تدابير التقشف التى طبقها عدد من البلدان. وفى حين أن متوسط الدخل الفردى فى هذا الاقليم يتفوق عموما على مثيله فى كثير من البلدان النامية

الأخرى، ثمة مناطق يتمركز فيها الفقر على نحو خطير في الاقليم وخاصة في المدن، بل يقدر أن قرابة ٨٠ مليون نسمة من سكانه يعيشون في فقر مدقع. وفي عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ انخفض نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي بمعدل ٦ر٠ في المائة سنويا. وفي ١٩٨٩/١٩٩٠ بلغ نصيب الفرد من امدادات الأغذية الأساسية في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض في الاقليم، ١٢٦ كلغم بالمقارنة مع ١٣٠ كلغم في أوائل الثمانينات. كما انخفضت معدلات الفرد من الامدادات انخفاضا كبيرا في عدد من البلدان ذات الدخل المتوسط في الاقليم. وفي المقابل لا تكشف البيانات الخاصة بالاقليم آسيا حدوث أي تغيير يذكر، في حين تكشف البيانات المتعلقة بالشرق الأدنى عن بعض الزيادة.

٦٢ - بيد أن المعدلات القطرية لنصيب الفرد من الامدادات تحجب، في واقع الأمر، مدى التدهور الذي لحق بفرص الحصول على الأغذية بسبب انخفاض قواها الشرائية، والمشكلات اللوجستية والاضطرابات المدنية أو كليهما. وبالتالي فان سوء التغذية من المظاهر الشائعة في هذه المناطق، وخاصة وسط العمال المعوزين وصغار المزارعين في المناطق النائية.

٦٣ - ومشكلات الأمن الغذائي لا تنشأ عن نقص الامدادات الغذائية القطرية وصعوبات توزيعها وحدها، بل وتنبع أيضا من افتقار الكثير من الأسر الفقيرة في المناطق الريفية والحضرية الى القدرة على انتاج، أو شراء ما يكفيها من الأغذية. ويزيد من تفاقم مشكلات النقص التغذوي الناتجة عن عدم كفاية المتحصلات من الأغذية على المستوى الأسري، الأمراض المرتبطة بسوء التغذية. وثمة شواهد عديدة غير مباشرة تشير الى استمرار التدهور في فرص الوصول الى الأغذية على المستوى الأسري في جميع أنحاء العالم النامي في ظل انتشار الفقر، سواء من حيث عدد الفقراء أو درجة حدته.

٦٤ - وتتضح جيوب الفقر ذات الفرص المحدودة في الوصول الى امدادات الأغذية حتى في البلدان التي تحتفظ حاليا بفوائض من الحبوب. وتتزايد خطورة هذه المشكلة يوما بعد يوم. من ذلك على سبيل المثال أن زيادة عدد سكان أفريقيا الذين يعانون من نقص التغذية أثناء السبعينات كانت تقل كثيرا عن معدلات النمو السكاني. أما في الثمانينات فقد زادت نسبة سكان أفريقيا الذين يعانون من نقص التغذية، كما زاد مجموعهم الكلي على حد سواء.

٦٥ - ويعكس الاتجاه النزولي لمستويات استهلاك الأغذية في حدود السنوات الخمس الأخيرة في كثير من البلدان النامية بشكل واضح عدم كفاية معدلات نمو انتاج الأغذية المحلية حتى الآن، وضعف قدرة قطاع التصدير في هذه البلدان على توليد نقد أجنبي لتمويل الواردات اللازمة، والدور المحدود الذي تلعبه المعونة الغذائية في سد الفجوة المتزايدة بين الاحتياجات من الأغذية الأساسية والامدادات التي يخلقها السوق.

٦٦ - وقد أرغم الأثر المركب لارتفاع أسعار الحبوب والصعوبات الاقتصادية فى البلدان النامية بصورة عامة بعض هذه البلدان على الحد من الصناعات التى تعتمد على الثروة الحيوانية سواء كانت تقليدية أو جديدة، والتى تعتمد على الحبوب وغيرها من المركزات العلفية التى تستوردها بصورة تجارية. بل ان انتاج الدواجن بالذات، وهو الانتاج الذى يحظى فى أغلب الأحيان بأولوية متقدمة فى تنمية الثروة الحيوانية نظرا لاحتياجاته المنخفضة نسبيا من الأعلاف بالنسبة لوحدة الانتاج، قد تأثر هو الآخر فى أغلب أنحاء أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى. واذا استمر هذا الاتجاه فانه قد يضع عقبات أمام تنويع الأغذية وتحسينها، كما قد يقلل من قدرة بعض أسواق الحبوب الواعدة فى العالم على النمو.

٣-٢ مشكلات نوعية تتعلق بامدادات الأغذية

٦٧ - عانت بعض بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض فى عام ١٩٨٩ من طوارئ خطيرة وبعض المشكلات الأخرى التى تتعلق بالصعوبات الاقتصادية والمالية. ففى اثيوبيا، حيث تنتشر المجاعة فى أغلب أنحاء ارتيريا ومناطق شاسعة من تيغراى، ينتظر أن تستمر هذه المجاعة الى أن يحين موسم الحصاد فى شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠ على الأقل. وليس هناك طريقة لتلافى خسائر جسيمة فى الأرواح الا بجهد دولى هائل للاغاثة. وما زال الانخفاض الحاد فى محاصيل الحبوب عام ١٩٨٩ فى غرب السودان سببا خطيرا لمشكلات الامدادات فى دارفور وكردفان. وسوف يحتاج السكان المنكوبون بالحرب الأهلية فى جنوب السودان الى عمليات اغاثة غذائية طارئة طوال عام ١٩٩٠، فى الوقت الذى يحتاج فيه الأمر الى معونات خاصة من الجهات المتبرعة لتعزيز عملية نقل الأغذية من مناطق الفوائض الى مناطق العجز. فموزامبيق تواجه مشكلات حادة فى ضمان الأمن الغذائى المحلى، تؤثر بدرجة ما على نصف مجموع السكان تقريبا. وتعكس المستويات المرتفعة لسوء التغذية المزمن (بين ٤٠ - ٦٠ فى المائة) الموقف الغذائى الخطير فى الأسر الموزامبيقية، مما يشير الى أن أى أزمة ولو صغيرة، قد تؤدى الى مجاعات واسعة النطاق. فمخزونات الأغذية فى موزامبيق تستنفد الآن بسرعة، فى الوقت الذى ما زالت تعجز فيه تعهدات المعونة الغذائية والكميات المسلمة منها عن الوفاء بالاحتياجات. كما أن حالة امدادات الأغذية فى أنغولا مازالت خطيرة.

٦٨ - ولقد أمكن مكافحة الجراد الصحراوى فى أفريقيا ولو مؤقتا على الأقل. أما فى المناطق الأخرى فما زالت مشكلات امدادات الأغذية تهدد أجزاء من أفغانستان ولبنان والمناطق الجنوبية من لاوس وسرى لانكا. كما أن حالة امدادات الأغذية حرجة فى هايتى ونيكاراغوا بعد المحاصيل الهزيلة لعام ١٩٨٩. ومازال ضيق امدادات الأغذية حادا فى بيرو، حيث بدأت الحكومة برنامج "التعويض الاجتماعى" للتخفيف من وطأة الصعوبات التى تواجه أغلب السكان. وتقدم المنظمة فى الوقت الحاضر معونات من أغذية الطوارئ التى وافق عليها المدير العام للمنظمة والتى أخذت من موارد برنامج الأغذية العالمى لسبع عشرة دولة فى أفريقيا وثمانى دول فى آسيا وثلاث دول فى أمريكا الوسطى.

٦٩ - وحتى منتصف ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٩ وصل مجموع التبرعات المقدمة للاحتياطي الدولي من أعدية الطوارئ لعام ١٩٨٩ الى ٤٢٠ ٤١٧ طنا من الحبوب، و ٠٠٠ ٣٤ طن من السلع الغذائية الأخرى، اضافة الى تعهدات بسلع غذائية للاحتياطي لعام ١٩٩٠ تربو على ٠٠٠ ١٠٠ طن، وطبقا للترتيبات التي قررتها لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها في دورتها السابعة والعشرين في شهر مايو/أيار ١٩٨٩ بتخصيص موارد لمواجهة الاحتياجات المزمنة لعمليات اغاثة اللاجئين والمشردين، وتشمل ٢٠ مشروعا تمثل التزامات غذائية مقدارها ٧٤٢ ٣٧٩ طنا ووفق عليها حتى منتصف ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٩، وهي المشروعات التي سينفذ أغلبها في عام ١٩٩٠. وتقدم التبرعات لهذا الغرض بصورة منفصلة، أي بالاضافة الى التعهدات التي تقدم لموارد البرنامج العادية في الفترة المالية. وحتى شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٩، كانت البلدان التي لم تحصل على معونة غذائية لتغطية احتياجاتها في حالات الطوارئ الطبيعية وتلك التي من صنع الانسان هي : أفغانستان وأنغولا وبنغلاديش واثيوبيا وهايتي ولاوس ولبنان وليسوتو وموزامبيق ونيكاراغوا والنيجر وبيرو وسيراليون والصومال وسري لانكا والسودان وفيتنام.

٣-٣ عائد صادرات البلدان النامية يواجه أداء ضعيفا: تأثيرات معاكسة على الأمن الغذائي

٧٠ - ان نقص العملات الأجنبية الناجم عن العبء الضخم للديون الخارجية وضعف فرص التسويق أمام بعض الصادرات الرئيسية، سوف يستمر في تأثيره الذي يحد من الواردات الغذائية التجارية لأغلب البلدان النامية. فمعدل خدمة الدين المرتفع بصورة عامة، مع زيادة طفيفة في القروض الجديدة، قد أديا مرة أخرى الى تحويل سلبي في الموارد من البلدان النامية قدّره البنك الدولي برقم قياسي مقداره ١٫٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٨، مقابل ٣٨٫٣ مليار دولار عام ١٩٨٧.

٧١ - وقد حصل العديد من البلدان النامية على امتيازات وأفضليات تجارية متنوعة من البلدان الصناعية، مثل اتفاقية لومي مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ونظام الأفضليات العام. ولكن هناك في نفس الوقت تدابير حمائية قوية مازالت تخيم على سياسات أغلب البلدان الصناعية، سواء في قطاع الزراعة أو الصناعة، الأمر الذي يضر بفرص التصدير أمام البلدان النامية. ومن أمثلة ذلك: " اجراءات الوقاية " المحددة، والاتفاقيات الثنائية للمنسوجات، وترتيبات الألياف المختلطة المقشورة، والحصص غير المؤكدة للسكر وغيره من المنتجات الزراعية، والاتفاقيات الطوعية بشأن الكساف وبعض المواد الخام غير الزراعية مثل الصلب، بالاضافة الى دعم الصادرات. وطبقا لما ذكره البنك الدولي، فان كمية صادرات البلدان النامية التي تواجه حواجز غير جمركية يصل الى ٢٠ في المائة تقريبا، وهو ضعف نصيب صادرات البلدان الصناعية. أما الجزء المقابل من الصادرات الزراعية للبلدان النامية الذي يواجه حواجز غير جمركية فهو أعلى من ذلك (٢٦ في المائة)، مقابل ١٨ في المائة فقط بالنسبة للمصنوعات.

٧٢ - ويشير تزايد الترتيبات الثنائية للتجارة وزيادة الاهتمام بالحواجز غير الجمركية التي تواجه صادرات البلدان النامية إلى أهمية جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف. فاحراز أي تقدم بشأن المنتجات الزراعية والاستوائية بالذات يمكن أن يساعد في تنشيط اقتصاديات التصدير والقطاعات الريفية في البلدان النامية، وان كان الأمر يتطلب في نفس الوقت البحث عن طرق لمراعاة الآثار الضارة المحتملة لعملية الاصلاح الزراعي على البلدان المستوردة الصافية للأغذية.

٧٣ - وفي نفس الوقت فان عائدات الصادرات الزراعية المحتملة للبلدان النامية في المدى القصير - بعد الزيادة التي حققتها في عام ١٩٨٨ - ليست مشجعة في مواجهة ما هو متوقع من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية، واستمرار الوفرة في امدادات بعض السلع الاستوائية، وفي مقدمتها البن والكاكاو، وعدم مرونة العرض بالنسبة لبعض السلع، والحواجز القائمة بوجه التجارة.

٧٤ - وقد حقق عائد الصادرات الزراعية للبلدان النامية (بالقيمة الاسمية)، والتي ظلت ثابتة طوال الستينات بحدود ١٦ أو ١٧ مليار دولار تقريبا (انظر الرسم ١) زيادة هائلة في السبعينات حيث تخطت ٧٠ مليار دولار سنويا، ثم استقرت مرة أخرى في حدود ٧٠-٧٥ مليار دولار حتى عام ١٩٨٧، ثم عاودت ارتفاعها تجاوبا مع النمو الاقتصادي القوي والجفاف الذي حدث في أمريكا الشمالية لتصل الى ٨٤ مليار دولار عام ١٩٨٨، وكان السبب الرئيسي في ذلك هو انتعاش أسعار السكر والبذور الزيتية والبذور واللحوم والمطاط. ولكن هذه المكاسب لم تكن سوى مكاسب قصيرة الأجل، ولم يكن من المحتمل أن تستمر في عام ١٩٨٩ بسبب انهيار أسعار البن والكاكاو في تلك السنة، وانخفاض أسعار البذور الزيتية والزيوت عن مستوياتها المرتفعة التي وصلت اليها في ١٩٨٨. وهكذا يبدو أن عائدات الصادرات الزراعية للبلدان النامية قد تعاود انخفاضها قليلا في ١٩٨٩، وأن يستمر اتجاه هذه العائدات بالأرقام الحقيقية نحو الانخفاض.

رابعا - التطورات الأخيرة في مجال السياسات

٤-١ السياسات القطرية للحبوب

٧٥ - اذا كان الجزء الأكبر من تأثير أي تغييرات في السياسات القطرية للحبوب على الأمن الغذائي يحدث داخل البلد نفسه، فان مثل هذه التغييرات في البلدان الرئيسية المنتجة والمستهلكة كثيرا ما يكون لها آثار أوسع نطاقا. وفيما يلي استعراض للتغيرات الأخيرة في هذين النوعين من السياسات.

أ - السياسات التجارية

٧٦ - ان أهم التطورات التى حدثت فى العام الماضى هو بلا شك الاتفاقية التى تم التوصل اليها واستعراض منتصف المدة فى جولة مفاوضات أوروغواى التجارية متعددة الأطراف فى شهر أبريل/نيسان ١٩٨٩، والتى سيأتى ذكرها بمزيد من التفصيل فى القسم ٤-٢ أدناه. ومن بين التطورات ذات الأهمية على المدى القصير ما أعلنته البلدان المتقدمة المشتركة فى المفاوضات عن التزامها بضمان عدم زيادة مستويات الدعم المحلى ودعم الصادرات والاجراءات الحمائية فى قطاع الزراعة.

٧٧ - وفى الوقت الذى أدخلت فيه البلدان المتقدمة المصدرة أثناء السنة الماضية عددا قليلا من التغيرات المهمة على سياساتها التصديرية، فان مستوى دعم الصادرات قد انخفض بالنسبة لعام ١٩٨٨، عاكسا بذلك الى حد كبير ارتفاع أسعار الحبوب فى العالم. وعلى ذلك دفعت المجموعة الاقتصادية الأوروبية فى أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٩ كتعويض عن كل طن من القمح المصدّر ٤٤ وحدة نقد أوروبية (٥٥ دولارا) فى المتوسط، مقابل ٥٩ وحدة نقد أوروبية (٧٤ دولارا لكل طن فى نفس الشهر من عام ١٩٨٨). وكان متوسط علاوة تصدير طن القمح بمقتضى برنامج تشجيع الصادرات يتراوح بين ١٠-٢٠ دولارا فى المدة من يناير/كانون الثانى - أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٩ مقابل ما يتراوح بين ٣٥-٤٠ دولارا فى نفس الشهر من السنة السابقة. أما فى كندا فان منتجى الحبوب فى الولايات الغربية سيدفعون جزءا أكبر من تكاليف الشحن المدعومة (٣٠ فى المائة بدلا من ٢٤ فى المائة) فى ١٩٨٩/١٩٩٠.

٧٨ - وفيما يتعلق بالبلدان النامية المصدرة، برز التغير الرئيسى بظهور اتجاه فيما بين العديد منها الى تحرير أسواق صادراتها. ففى تايلند على سبيل المثال، انخفضت مبيعات الأرز الحكومية الى الحكومات الأخرى الى ٤ فى المائة فقط من مجموع الصادرات (يناير/كانون الثانى - اغسطس/آب ١٩٨٩) بعد ان كانت ٢٣ فى المائة فى نفس الفترة من العام السابق. وفى باكستان ألغيت الضريبة المرتفعة على صادرات القطاع الخاص من الأرز، واتخذت اجراءات أخرى لتيسير قيام القطاع الخاص بتصدير الأرز. كما قامت الهند بتيسير اجراءات تصدير الأرز سواء من صنف باسماتى أو من الأرز الخشن، وان كانت قد أعلنت سعرا مرتفعا نسبيا كحد أدنى لتصدير هذا الصنف الأخير. وفى فيتنام، تم تحرير صادرات الأرز، الأمر الذى أسفر عن زيادة سريعة فى صادراتها منه واحتلالها للمركز الثالث عام ١٩٨٩ بين مصدرى الأرز فى العالم. وكان الاستثناء الوحيد هو عودة الأرجنتين الى تطبيق الضريبة المرتفعة نسبيا على صادراتها، وان كانت الحكومة تنوى تخفيض هذه الضرائب أثناء ١٩٨٩/١٩٩٠.

٧٩ - أما فيما يتعلق بسياسات الاستيراد فقد كان هناك اتجاه عام فى السنة الماضية نحو تحرير التجارة. فلم يعد الأمر يتطلب ترخيصا لاستيراد الشوفان فى كندا، وأوكلت

اسرائيل استيراد الحبوب الى القطاع الخاص. وفى الصين أصبح من حق التجار المحليين الآن استيراد الأرز مباشرة بعد الحصول على موافقة الوكالة المركزية (CEROILS). كما أنهت تنزانيا (زنجبار) احتكار الحكومة لاستيراد القمح والأرز. وفى سيراليون أعلنت الحكومة توقفها عن استيراد الأرز تجاريا. كما أعلنت سرى لانكا رفع كافة القيود تقريبا المفروضة على استيراد القطاع الخاص للأرز. كما حررت توغو واردات الأصناف المختلفة من الأرز فى أواخر عام ١٩٨٨. وبالاضافة الى كل ذلك فقد أعلنت بلدان عديدة تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام الحبوب. فقد ألغت البرازيل رسوم الاستيراد التى كانت تفرضها على الذرة بنسبة ١٥ فى المائة. وزادت اكوادور من حصتها الاستيرادية الشهرية من القمح. كما ألغت اليابان الضرائب التى كانت تفرضها على الذرة التى تستورد كعلف بحد أقصى ٨٠٠ ٠٠٠ طن فى السنة. كما خفضت جمهورية كوريا رسوم الاستيراد على الأرز بنسبة ٥٠ فى المائة. وألغت المكسيك اصدار تراخيص استيراد الذرة الرفيعة.

٨٠ - وحدثت تغييرات قليلة فى سياسات التسويق. فقد ألغت استراليا القيود المفروضة على أسواق القمح المحلية. كما توقفت كندا عن التدخل فى أسواق الشوفان، وهو التدخل الذى كان يمارسه مجلس القمح الكندى. وكان أهم تغيير فى سياسات التسويق فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية - الى جانب تحويل المهام التى كان مجلس القمح شبه الحكومى يقوم بها فى البرتغال الى القطاع الخاص - هو انقاص فترة التدخل للشراء شهرا كاملا ابتداء من ١٩٨٩/١٩٩٠. وفى مصر حظرت الحكومة استخدام القمح كعلف. وفى نيجيريا أعلنت الحكومة عن اجراءات جديدة لتحسين عملية التسويق.

ب - سياسات الانتاج

٨١ - اتخذ عدد كبير من البلدان النامية مزيدا من الخطوات لتشجيع زيادة الانتاج، وهو ما يرجع فى جزء منه الى ضيق أسواق الحبوب فى العالم، والى الجهود التى تبذل من أجل التنمية. فقد قررت الصين على سبيل المثال أن تتوسع فى عدد من "قواعد الحبوب" (وهى مناطق تتلقى مستلزمات زراعية بصفة خاصة). وفى كولومبيا، أنشئت مناطق جديدة لانتاج الأرز كما حصل المزارعون على دعم تنظيمى خاص. وبدأت كوستاريكا فى تنفيذ "البرنامج القطاعى الوطنى" لتقديم القروض ودعم الانتاج فى عدد من المجتمعات المحلية المختارة، وخاصة تلك التى تنتج الحبوب. وبدأت غانا فى تنفيذ برنامج لتحسين الائتمان، وتسليم المستلزمات الزراعية، والارشاد والتسويق. وتوسعت الهند فى البرنامج الخاص لانتاج الحبوب العلفية فى ١٩٨٩/١٩٩٠. وفى المغرب، زادت الحكومة من أسعار دعم القمح ولكنها توقفت فى نفس الوقت عن تثبيت أسعار الدعم لمحصول الشعير الهام فى أعقاب المحصول الضخم عام ١٩٨٨. وعاودت حكومة ميانمار (بورما سابقا) شراءها للأرز بأسعار مرتفعة للغاية. وبدأت الفلبين فى تنفيذ "برنامج انتاجية الأرز" لتشجيع انتاج الأرز فى موسم الجفاف فى ١٩٨٩/١٩٩٠. وفى فيتنام أصبح من حق المزارعين تأجير أراضيهم لزراعة

الأرز وبيع انتاجهم خارج قراهم، كما خفضت الضرائب على المحاصيل وأصبحت المدخلات تقدم بشروط ميسرة. وكان الاستثناء الوحيد هو ليبيريا، حيث توقف المجلس التسويقي للمنتجين عن شراء الأرز المحلي بسبب حاجته المالية.

٨٢ - وقد حدثت مؤخرا بعض التغييرات في السياسات الزراعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي. فقد قررت بولندا أن تدفع للمزارعين أسعار السوق الحرة ابتداء من أبريل/نيسان ١٩٨٩، وأن تزيد المساحة التي تزرع بطرق مكثفة. كما أعلن الاتحاد السوفييتي في أبريل/نيسان ١٩٨٩ عن تغييرات في السياسات يحتمل أن تكون ذات أهمية بالغة. وكان أهم هذه القرارات تشجيع عملية التأجير وإعادة تنظيم الادارة وإصلاح سياسة الأسعار بما في ذلك الغاء GOSAGROPROM. ومن المتوقع أن يستغرق الأمر بعض الوقت قبل أن تظهر آثار الاصلاحات. أما على المدى القصير فان الاتحاد السوفييتي يعتمد بصورة أساسية على زيادة المساحة التي يطبق فيها " البرنامج التكنولوجي المكثف". وفي البانيا، اتخذت عدة اجراءات من بينها أنه أصبح من حق العاملين في أفرقة الزراعة والبستنة أن يحصلوا على علاوات اذا زاد الانتاج عن الخطة المقررة بعد الوفاء بأي زيادة في استثمارات أو تكاليف التنفيذ. كما أن بلغاريا تعطي أولوية متقدمة للحبوب في خطة عام ١٩٨٩، وسوف يزيد في المستقبل عدد المزارع التي تعمل بنظام القطعة أو الاجارة.

٨٣ - لقد تضاربت ردود أفعال اقتصاديات الأسواق المتقدمة ازاء ارتفاع أسعار الحبوب في العالم. ففي استراليا طبق نظام جديد اعتبارا من يوليو/تموز ١٩٨٩ يقضي بألا تتعهد الحكومة بسعر للمنتج، وانما تضمن بدلا عن ذلك الكميات التي يقترضها مجلس القمح الاسترالي على أساس نسبة مئوية من العائد الصافي المنتظر من بيع القمح. وخفضت المجموعة الاقتصادية الأوروبية من أسعار التدخل الأساسية للحبوب التي تقدر بوحدات النقد الأوروبية بنسبة ٣ في المائة لعام ١٩٨٩ حيث أن انتاج ١٩٨٨ قد فاق الحد الأقصى للكمية المضمونة وهي ١٦٠ مليون طن من الحبوب. وبالاضافة الى ذلك فقد خفضت المجموعة الاقتصادية الأوروبية العلاوات الشهرية لسعر التدخل بنسبة ٥ر١٢ في المائة، وهو ما أثر أيضا بالانخفاض على متوسط المبلغ الذي يحصل عليه المزارع الذي يختار أن يبيع انتاجه من الحبوب لوكالات التدخل. ومع ذلك فان تأثير تخفيض أسعار التدخل سوف يختفي بدرجة ما في بعض البلدان الأعضاء في المجموعة بسبب تخفيضها "للسعر الأخضر" (وهو مبلغ العملة المحلية مقابل وحدة النقد الأوروبية المستخدمة لتحويل الأسعار الزراعية الموحدة بوحدة النقد الأوروبية الى العملات المحلية. وفي اليابان جمدت الحكومة أسعار دعم الأرز، ولكنها خفضت أسعار دعم القمح رغم أن مستوى الدعم ما زال مرتفعا للغاية. وفي جنوب أفريقيا، خفضت الحكومة أسعار القمح والذرة للمنتجين في ١٩٩٠/١٩٨٩. وفي نفس الوقت خفضت الحكومة الديون الضخمة لمجلس الذرة، وهي الديون الناجمة عن عمليات دعم الأسواق التي كانت تقوم بها. وأخيرا فقد أعلنت الحكومة الأمريكية عن عدد من الاجراءات -

بالاضافة الى قراراتها الخاصة بالأسعار والمجالات التى أعلنت عنها فى عام ١٩٨٨ - لمساعدة المزارعين الذين تحملوا خسائر فادحة بسبب الجفاف فى صيف ١٩٨٨.

٨٤ - وحتى الآن لم تظهر سوى مؤشرات قليلة على حدوث تغييرات فى سياسات الانتاج تؤثر على محاصيل ١٩٩٠. ولعل أهمها هو قرار الولايات المتحدة بتخفيف شروط برنامج تخفيض المساحات المزروعة قمحا، بحيث يستطيع المزارعون زراعة ٩٥ فى المائة من المساحة الأساسية فى عام ١٩٩٠ بدلا عن ٩٠ فى المائة كما هو الحال فى عام ١٩٨٩. وبالاضافة الى ذلك يجوز للمزارعين زراعة ما يزيد على ٩٥ فى المائة من المساحة الأساسية (مع سقوط حقهم فى المدفوعات التعويضية عن مثل هذه المساحة الزائدة) بحد أقصى قدره ١٠٥ فى المائة من المساحة الأساسية. وفى نفس الوقت لم تغير الولايات المتحدة من شروط برنامج تخفيض المساحات المزروعة بالحبوب الأخرى. كما أعلنت بعض البلدان الأخرى عن اجراءات ترمى الى تشجيع الانتاج فى عام ١٩٩٠، مثل الأرجنتين التى خفضت الضرائب على الصادرات، والبرازيل التى زادت مستوى الدعم الذى تقدمه للأرز والكسافا، وكولومبيا التى زادت من أسعار دعم الحبوب، وكذلك باكستان التى زادت أسعار دعم القمح. وعلى نقيض ذلك، فمن المتوقع أن تخفض المجموعة الاقتصادية الأوروبية - تمشيا مع سياسة الاستقرار التى تتبعها - من أسعار التدخل بنسبة ٣ فى المائة (بوحدات النقد الأوروبية) فى عام ١٩٩٠، حيث أن مجموع انتاج الحبوب فى عام ١٩٨٩ يقدر رسميا بما يزيد عن حد الانتاج المقرر وهو ١٦٠ مليون طن.

٤-٢ جولة مفاوضات أوروغواى والتطورات الأخرى

٨٥ - كان أهم تطور فى السياسات المتعلقة بالتجارة الدولية فى عام ١٩٨٩ مما قد يكون له تأثيرات خطيرة على الأغذية والزراعة، هو الاتفاقيات التى تم التوصل اليها أثناء استعراض منتصف المدة فى جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف فى شهر أبريل/نيسان ١٩٨٩. فقد تم التوصل الى اتفاقيات بشأن أهداف ومجال المفاوضات الخاصة بالزراعة فيما يتعلق بالعناصر بعيدة المدى، والعناصر قصيرة المدى، واللوائح الصحية وتلك المتعلقة بالصحة النباتية.

٨٦ - وفيما يتعلق بالاصلاح بعيد المدى، كان الهدف المتفق عليه هو "انشاء نظام عادل للتجارة الزراعية موجه نحو السوق" و "اجراء تخفيضات تدريجية كبيرة فى الدعم الزراعى والحماية الزراعية خلال فترة زمنية يتفق عليها، بحيث يؤدى ذلك الى اصلاح الأسواق الزراعية فى العالم ورفع القيود المفروضة عليها وانهاء الخلل الذى يصيبها". وتم وضع برنامج عمل لتحقيق هذا الهدف بعيد المدى. ووجهت الدعوة الى المشاركين لكى يقدموا فى شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٩ مقترحات تفصيلية لتحقيق هذا الهدف. على أن

يجتمع المشاركون فى نهاية عام ١٩٩٠ ليتفقوا على برنامج للاصلاح بعيد المدى والفترة الزمنية اللازمة لتنفيذه. والمعروض أن تنفذ فى عام ١٩٩١ الأجزاء الأولى من الالتزامات المتفق عليها فى برنامج الاصلاح على المدى البعيد.

٨٧ - واتفق على عدم زيادة مستويات الدعم الداخلى ودعم الصادرات والاجراءات الحمائية فى القطاع الزراعى على المدى القصير وخلال الفترة المتبقية من جولة مفاوضات أوروغواى. وعلى الأخص عدم تشديد الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وعدم التوسع فى تطبيقها على منتجات جديدة، مع عدم زيادة أسعار الدعم التى تقدم للمنتجين. ومن غير المنتظر أن تشارك البلدان النامية فى الالتزامات قصيرة الأجل. أما البلدان الأخرى التى ستلتزم بهذه الالتزامات، فهى مطالبة بالاعلان عن تعهدها بتنفيذ هذه الالتزامات قصيرة الأجل فى شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٩.

٨٨ - وفيما يتعلق باللوائح الصحية وتلك الخاصة بالصحة النباتية أقرّت الاتفاقية التى تم التوصل اليها فى أبريل/نيسان ١٩٨٩ بتنسيق اللوائح القطرية كهدف بعيد المدى، مع وضع برنامج عمل يتضمن سبعة أهداف محددة. ومن بين هذه الأهداف تطوير عملية تنسيق اللوائح والاجراءات الصحية وتلك المتعلقة بالصحة النباتية على أساس معايير مناسبة تضعها المنظمات الدولية المختصة وتعزيز المادة (عشرون) من الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة المتعلقة بالاستثناءات العامة بحيث تأتى الاجراءات التى تتخذ لحماية حياة الانسان والحيوان والنبات أو من أجل الرعاية الصحية متمشية مع الحجج العلمية السليمة مع استخدام مبادئ مناسبة ومتكافئة.

٨٩ - ومنذ توقيع الاتفاقية فى شهر أبريل/نيسان، تقدمت عدة بلدان ببعض الاقتراحات فى المجالات الستة الرئيسية للتفاوض: شروط التدابير التجميعية للدعم واستخدامها، وتعزيز قواعد الجات ونظمها وجعلها أكثر فعالية عند التطبيق، وتحديد التعريفة الجمركية وازالة الدعم وغيرهما من طرق تطويع الدعم والحماية، وطرق المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وسبل مراعاة الآثار السلبية المحتملة لعملية الاصلاح على البلدان النامية التى تعتبر مستوردا صافيا للأغذية، واللوائح الصحية وتلك الخاصة بصحة النباتات. وبالاضافة الى ذلك فقد قام بعض المشاركين بابلاغ موءسساتهم بالاجراءات التى اتخذت على المدى القصير. أما التطور الآخر الهام الذى كانت له آثاره على الأغذية والزراعة، فهو تطور أزمة الديون الدولية. ويبدو أن هناك تباطوءا فى نمو المديونية التجميعية. وهكذا نجد أن مجموع الديون الخارجية للبلدان النامية واصل زيادته فى عام ١٩٨٨، وان كان بمعدل أقل. وبوصول هذه الديون الى ٢٤٠ ٠٠٠ ١ دولار (حسب تقديرات صندوق النقد الدولى) تكون قد ارتفعت بنسبة ١ فى المائة فقط بالقيمة الاسمية. وقد زاد مجموع حصيلة صادرات البلدان النامية زيادة ملموسة فى عام ١٩٨٨، ولكن معدلات الفائدة ظلت هى الأخرى عند مستويات مرتفعة نسبيا. ومن هنا لم تنخفض معدلات خدمة الدين الا بالنسبة

لآسيا حيث أصبح من المنتظر أن يحدث انخفاض متواضع فى عام ١٩٨٩ أيضا. ولكن معدلات خدمة الدين تدهورت بصورة ملموسة فى عام ١٩٨٨ بالنسبة لأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، وكذلك بالنسبة لمجموعة الدول الخمسة عشرة المدينة ذات المديونية العالية. وهكذا يواصل شبح الديون الضخمة عمله كعقبة رئيسية تحد من قدرة الكثير من البلدان النامية على تنفيذ التدابير الخاصة بالأمن الغذائى.

٩١ - ولقد كانت مشكلة الديون - وهى المشكلة التى لم تحل حتى الآن - موضوع محادثات ومفاوضات مكثفة فى الأشهر الأخيرة. فقد دعت مبادرة Brady (مارس/آذار ١٩٨٩) الى أن يساعد البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى دعم التمويل، كجزء من برامجهما الأساسية للاقراض، وذلك بهدف تخفيف أعباء الديون أو خدمتها. على أن يقدم هذا التمويل - مع الاستمرار فى تقديم القروض المصرفية الجديدة - الى البلدان المدينة التى توافق على برامج المواءمة الاقتصادية التى تؤيدها مؤسسات Bretton Woods. وقد عقدت الصفقات على هذا الأساس بين بعض الدول المدينة بمبالغ ضخمة (مثل المكسيك والفلبين) والبنوك المقرضة لها، بينما مازالت بعض البلدان الأخرى (مثل شيلى واكوادور وأوروغواى) تجرى مفاوضات مماثلة لتخفيض ديونها. وقد قرر كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى تقديم موارد لدعم عملية تخفيض الديون وخدمة الديون، وذلك من خلال برامج (التجنيب) تؤيد تخصيص الأموال لهذين الغرضين، بالاضافة الى أموال اضافية وجهت أساسا لهذا الغرض.

٩٢ - وازاء الصعوبات الاقتصادية والمالية الجارية، تظل للمعونة الرسمية للتنمية أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية. وقد زاد صافى المبالغ المفرج عنها للمعونة الرسمية للتنمية من بلدان لجنة المعونة الانمائية الى البلدان النامية والمؤسسات متعددة الأطراف فى عام ١٩٨٨ لتصل الى ٤٧ر٦ مليار دولار، مقابل ٤١ر٥ مليار دولار عام ١٩٨٧. وبعد حساب التغييرات فى أسعار السلع وأسعار العملات مقابل الدولار الأمريكى، فان ذلك يمثل زيادة حقيقية بنسبة ٧ر٦ فى المائة، وهى زيادة كبيرة، تعزى ولاشك، فى جزء منها، الى تركيز مساهمات الجهات المتبرعة على المؤسسات متعددة الأطراف فى عام ١٩٨٨. ومع ذلك فان المعونة الرسمية للتنمية كنسبة مئوية من اجمالى الناتج المحلى لبلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تظل عند نصف الهدف المقرر تقريبا وهو ٧ر٠ فى المائة.

الجدول رقم ١: التغييرات فى الانتاج العالمى والاستخدام المحلى والتجارة والمخزونات من الأغذية الأساسية

السلع ومجموعات البلدان	الانتاج			الاستخدام المحلى						التجارة			التغيير فى مخزونات الحبوب		
				المجموع			الأغذية								
	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩ مبدئى	١٩٨٧/١٩٨٨	١٩٨٨/١٩٨٩	١٩٨٩/١٩٩٠ توقعات	١٩٨٧/١٩٨٨	١٩٨٨/١٩٨٩	١٩٨٩/١٩٩٠ توقعات	١٩٨٧/١٩٨٨	١٩٨٨/١٩٨٩	١٩٨٩/١٩٩٠ توقعات	١٩٨٧/٨٨	١٩٨٨/٨٩	١٩٨٩/٩٠ توقعات
	(..... بملايين الأطنان														
حسب السلع															
مجموع الأغذية الأساسية (١) (الأرز الشعير)	٢٠٠٢ر٠	١٩٥٦ر٣	٢٠٨٠ر٦	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مجموع الأغذية الأساسية (١) (الأرز المضروب)	١٨٤٧ر٠	١٧٩٣ر٤	١٩١٣ر٠	١٨٩٨ر١	١٨٨٥ر٢	١٩٢٣ر١	٩١٢ر٤	٩٣٢ر٣	٩٥١ر٠	٢٠٠ر٦	٢٢٥ر٥	٢٢٣ر٠	—	—	—
	مجموع الواردات														
مجموع الحبوب (الأرز المضروب)	١٦٤٦ر٥	١٥٩٣ر٥	١٧٠٧ر٠	١٦٩٨ر٣	١٦٨٥ر٢	١٧١٧ر٢	٨٠٢ر٤	٨٢٤ر٩	٨٣٩ر٣	١٩٥ر٦	٢٠٦ر٠	٢٠٥ر٧	٥٣ر—	٩٤ر٩—	٩ر١—
القمح	٥١٥ر٠	٥٠٨ر٢	٥٤٢ر٠	٥٢٧ر٦	٥٣٤ر٣	٥٤٥ر٢	٣٥٥ر٦	٣٦١ر١	٣٦٩ر٢	١٠٤ر٥	٩٦ر٧	٩٦ر٠	٢٢ر١—	٢٧ر٩—	٣ر٤—
الأرز (المضروب)	٣١٢ر٤	٣٢٨ر٥	٣٣٧ر٩	٣٢٢ر١	٣٢٦ر٦	٣٣٣ر٠	٢٨٧ر١	٢٩٢ر٠	٢٩٨ر٠	١٠ر٥	١٣ر٣	١٢ر٧	١٠ر٠—	١ر٤—	٤ر٧—
الأرز (الشعير)	٤٦٧ر١	٤٩١ر٤	٥٠٥ر٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الحبوب الخشنة	٨١٩ر٠	٧٥٦ر٨	٨٢٧ر٠	٨٣٨ر٥	٨٢٤ر٣	٨٣٩ر١	١٥٩ر٨	١٧١ر٧	١٧٢ر٣	٨٠ر٦	٩٦ر٠	٩٧ر٠	٢١ر٤—	٦٨ر٥—	١٠ر٣—
الجذور والدرنات (٢)	١٤٦ر٥	١٤٣ر٩	١٤٨ر٦	١٤٦ر٣	١٤٣ر٨	١٤٨ر٤	٧٧ر٥	٧٦ر٢	٧٨ر٧	٨ر٩	١٠ر٨	١١ر٦	—	—	—
البقول	٥٤ر١	٥٦ر٠	٥٧ر٥	٥٣ر٥	٥٦ر٢	٥٧ر٥	٣٢ر٤	٣١ر٢	٣٣ر٠	١ر٥	٥ر٧	٥ر٧	—	—	—
حسب البلدان	(..... مجموع الأغذية الأساسية (الأرز المضروب)									الصادرات (الواردات) الصافية (الحبوب فقط)					
البلدان المتقدمة	٩٣٥ر٧	٨٣٦ر٣	٩٥٠ر٦	٨٩٣ر٢	٨٥١ر٩	٨٧١ر٤	١٩١ر٧	١٩٥ر٢	١٩٤ر١	٩٠ر٨	٨٧ر٧	٩٥ر٩	٤٢ر٣—	٩٥ر٣—	١٤ر٤—
المصدرة	٦١٩ر٤	٥٤٢ر٩	٦٣٧ر٦	٥١١ر٥	٤٧٩ر٤	٤٨٨ر٤	١٠١ر٨	١٠٥ر٥	١٠٥ر٠	١٥٧ر٠	١٦٢ر٨	١٦٤ر٥	٤٣ر٣—	٩٢ر٨—	١٥ر٣—
المستوردة	٣١٦ر٢	٢٩٣ر٤	٣١٣ر٠	٣٨١ر٧	٣٧٢ر٥	٣٨٣ر٠	٨٩ر٩	٨٩ر٧	٨٩ر١	(٦٦ر٢)	(٧٥ر١)	(٦٨ر٦)	١ر٠	٢ر٦—	٠ر٩
البلدان النامية	٩١١ر٣	٩٥٧ر٢	٩٦٢ر٥	١٠٠٤ر٩	١٠٣٣ر٣	١٠٥١ر٧	٧٢٠ر٧	٧٣٧ر١	٧٥٦ر٩	(٨٩ر١)	(٨٤ر٥)	(٩٦ر٤)	١١ر٣—	٤ر٥—	٤ر٦—
المصدرة	٩٠ر٢	٩٦ر١	٩٥ر١	٧٠ر٧	٧٠ر٥	٧٢ر٤	٤٩ر٥	٥٠ر١	٥٣ر٤	١٥ر٥	١٦ر٨	١٤ر٨	٢ر٠—	١ر٢—	٤ر٠—
ذات الدخل المنخفض (٣)	٥٥ر٢	٦١ر٩	٦٤ر٩	٤٥ر٨	٤٦ر٦	٥١ر٦	٣٨ر٨	٣٩ر٢	٤٢ر٢	٦ر٥	٦ر٦	٦ر٥	٣ر٠—	١ر١—	٥ر٠—
غير ذلك (٤)	٣٥ر٠	٣٤ر٢	٣٠ر٢	٢٤ر٩	٢٣ر٩	٢١ر٨	١٠ر٦	١٠ر٨	١١ر١	٩ر٠	١٠ر١	٨ر٤	١ر٠—	٠ر١—	٠ر١—
المستوردة	٨٢١ر١	٨٦١ر١	٨٦٧ر٤	٩٣٤ر٢	٩٦٢ر٨	٩٧٨ر٣	٦٧١ر٢	٦٨٧ر٠	٧٠٣ر٥	(١٠٤ر٦)	(١٠١ر٢)	(١١١ر٣)	٩ر٢—	٠ر٨—	٤ر٣—
ذات الدخل المنخفض (٣)	٦٦١ر٥	٧٠٠ر٥	٧١٦ر٩	٧١٩ر٠	٧٤٤ر٥	٧٥٧ر٠	٥٥٩ر٥	٥٧٣ر٧	٥٨٦ر٣	(٥٤٦ر٥)	(٤٦ر٢)	(٤٥ر٣)	٨ر١١—	١ر٩	٧ر٤
غير ذلك (٤)	١٥٩ر٦	١٦٠ر٦	١٥٠ر٥	٢١٥ر٢	٢١٨ر٣	٢٢١ر٣	١١١ر٧	١١٣ر٣	١١٧ر٢	(١٥٨ر١)	(٥٥ر٠)	(٦٦ر٠)	٢ر٦	٢ر٧—	٣ر١—

(١) يشمل الحبوب والبقول والجذور والدرنات بما يعادلها من الحبوب.
(٢) بما يعادلها من الحبوب.
(٣) يشمل جميع البلدان التى يقل دخل الفرد فيها عن المستوى الذى يستخدمه البنك الدولى لتحديد مدى استحقاق الحصول على مساعدات الاتحاد الدولى للتنمية (أى التى يبلغ دخل الفرد فيها ٩٤٠ دولارا وأقل من ذلك فى ١٩٨٧).
(٤) يشمل البلدان النامية غير تلك التى تعانى من انخفاض الدخل.

الجدول رقم ٢: المخزونات العالمية المرحلة من الحبوب

	السنة المحصولية المنتهية في:						
	١٩٧٣-١٩٧٥ متوسط	١٩٨٣-١٩٨٥ متوسط	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠ توقعات
	(.....بملايين الاطنان.....)						
مجموع الحبوب	١٧٨ر٥	٢٢١ر٢	٤٢٤ر٨	٤٥٤ر٢	٤٠٠ر٧	٣٠٥ر٨	٢٩٦ر٧
القمح	٧٦ر٠	١٣٦ر٦	١٦٢ر٠	١٧٠ر٠	١٤٧ر٩	١٢٠ر٠	١١٦ر٦
الأرز	٢٧ر٩	٤٩ر٤	٥٦ر٥	٥٢ر١	٤٢ر١	٤٣ر٥	٤٨ر٢
الحبوب الخشنة	٧٤ر٦	١٣٥ر٢	٢٠٦ر٣	٢٣٢ر١	٢١٠ر٧	١٤٢ر٢	١٣٢ر٠
البلدان المتقدمة المصدرة	٧٦ر٥	١٦٣ر٤	٢٤٨ر٠	٢٦٧ر٦	٢٢٤ر٣	١٣١ر٥	١١٦ر٩
منها:							
استراليا	١ر٩	٦ر٥	٦ر٠	٤ر١	٣ر١	٢ر٧	٢ر٩
كندا	١٥ر٣	١٤ر٦	١٤ر٤	١٨ر٥	١٣ر٥	٩ر٧	١٠ر٧
المجموعة الاقتصادية الأوروبية	١٧ر٣	٢٣ر١	٣٦ر١	٣١ر٧	٢٩ر٧	٢٦ر٢	٢٣ر٤
الولايات المتحدة	٣٥ر٧	١١٠ر٢	١٨١ر٢	٢٠٣ر٨	١٦٩ر٤	٨٦ر٠	٧١ر٣
البلدان النامية المصدرة	٦ر٥	٨ر٤	١ر١٢	١٠ر٧	٨ر٨	١٠ر٠	١٠ر٣
منها:							
الأرجنتين	١ر١	٥ر١	٧ر٠	٠ر٧	١ر٣	١ر١	٠ر٨
تايلند	١ر٩	٠ر٩	١ر٧	١ر٣	٠ر٨	٠ر٩	١ر٥
البلدان المتقدمة	١١٥ر٢	١٩٧ر٢	٢٨٨ر٧	٣١٩ر٣	٢٧٧ر٠	١٨١ر٦	١٦٧ر٠
البلدان النامية	٦٣ر٦	١٢٣ر٩	١٣٢ر١	١٣٤ر٩	١٢٣ر٧	١٢٤ر١	١٢٩ر٧
منها:							
بلدان العجز الغذائي	٥٧ر٧	١١٥ر٥	١٢٦ر١	١٢٤ر٢	١١٥ر٠	١١٤ر١	١١٨ر٤
بلدان الدخل المنخفض(١)	٤٨ر٤	٩١ر٢	٩٨ر٥	٩٣ر٨	٨٢ر٠	٨٣ر٦	٩١ر٣
منها:							
الصين	٣١ر٤	٥٧ر٠	٥١ر٥	٤٥ر٨	٤٦ر٨	٤٢ر١	٤١ر٠
الهند	٩ر٠	٢٠ر٥	٢٧ر٢	٢٥ر٦	١٧ر٣	٢١ر٤	٣٠ر٤
اندونيسيا	١ر٦	٢ر٥	٣ر٢	٢ر٩	٢ر٦	٣ر٠	٣ر٨
الفلبين	١ر١	١ر٤	١ر٥	١ر٩	١ر٨	١ر٨	١ر٧
غير ذلك(٢)	٩ر٣	٢٤ر٣	٢٧ر٦	٣٠ر٤	٣٣ر٠	٣٠ر٣	٢٧ر١
منها:							
البرازيل	١ر٠	٢ر١	٣ر٠	٤ر٦	٨ر٠	٧ر٢	٦ر٨
جمهورية كوريا	٠ر٦	٢ر٤	٢ر٠	١ر٩	١ر٨	٢ر٢	٢ر٣
المكسيك	١ر٠	٢ر٣	٤ر٠	٣ر٣	٢ر٧	١ر٦	١ر٣
	(.....بالماشة.....)						
مجموع المخزونات لدى البلدان المصدرة المتقدمة:							
- كنسبة مئوية من المخزونات العالمية	٤٢ر٩	٥٠ر٩	٥٨ر٣	٥٨ر٩	٥٦ر٠	٤٣ر٠	٣٩ر٤
- كنسبة مئوية من الاحتياجات للاستهلاك المحلي والتصدير	١٥ر٢	٢٦ر٩	٤١ر٩	٤٢ر٤	٣٤ر٧	٢١ر٢	١٨ر٣
القمح	٢١ر٩	٣٤ر٢	٤٥ر٠	٤١ر٨	٢٨ر٧	١٩ر٩	١٧ر٠
الأرز (المصروب)	٩ر١	٣٢ر٢	٣٨ر١	٣٢ر٢	١٦ر٧	١٤ر٣	١٥ر٩
الحبوب الخشنة	١٢ر٣	٢٣ر٠	٤٠ر٥	٤٣ر١	٣٨ر٣	٢٢ر١	١٩ر٠
المخزونات العالمية كنسبة مئوية من الاستهلاك العالمي الظاهري	١٤ر٧	٢٠ر٣	٢٥ر١	٢٧ر٢	٢٢ر٦	١٨ر١	١٧ر٢

(١) يشمل جميع بلدان العجز الغذائي التي يقل دخل الفرد فيها عن المستوى المحدد الذي يستخدمه البنك الدولي لتحديد مدى استحقاق الحصول على مساعدات الاتحاد الدولي للتنمية (أي التي يبلغ دخل الفرد فيها ٩٤٠ دولارا أو أقل في ١٩٨٧).

(٢) البلدان النامية التي تعاني من العجز الغذائي بخلاف بلدان الدخل المنخفض.

ملحوظة: الأرقام الكلية للمخزونات هي مجموع المخزونات القطرية المرحّلة في نهاية السنوات المحصولية القطرية ولا يجب أن تؤول على انها تمثل مستويات المخزونات العالمية عند نقطة زمنية محددة.

الجدول رقم ٣: الواردات من الحبوب وتدفقات المعونة الغذائية في البلدان النامية (يوليو/تموز – يونيو/حزيران كأساس)

	مجموع الواردات من الحبوب				منها معونة غذائية				نصيب المعونة الغذائية في مجموع الواردات			
	٨٧/١٩٨٦	٨٨/١٩٨٧	٨٩/١٩٨٨ (أولية)	٩٠/١٩٨٩ (توقعات)	٨٧/١٩٨٦	٨٨/١٩٨٧	٨٩/١٩٨٨ (أولية)	٩٠/١٩٨٩ (توقعات)	٨٧/١٩٨٦	٨٨/١٩٨٧	٨٩/١٩٨٨ (أولية)	٩٠/١٩٨٩ (توقعات)
	(..... بملايين الأطنان .....)				(..... بآلاف الأطنان .....)				(..... النسبة المئوية .....)			
مجموع البلدان النامية	١٠٧ر١	١١٥ر٦	١١٨ر٤	١٢٢ر٧	١٢ ٥٩٨	١٣ ٤٨٦	١٩ ٧٦٩	٩ ٧٠٠	١١ر٨	١١ر٧	٨ر٣	٧ر٩
بلدان العجز الغذائي	١٠٥ر٥	١١٣ر٤	١١٤ر٧	١١٨ر٤	١١ ٨٧٥	١٢ ٤٩٣	١٨ ٩٥٠	٩ ٠٠٠	١١ر٣	١١ر٠	٧ر٨	٧ر٦
بلدان الدخل المنخفض(١)	٤٥ر٨	٥٢ر٧	٥٥ر٣	٥٢ر٠	١٠ ٦٢٩	١٠ ٧١٠	٧ ٤٢٥	٧ ٥٠٠	٢٣ر١	٢٠ر٣	١٣ر٤	١٤ر٤
أفريقيا	٢٠ر٢	١٩ر٠	١٧ر٨	١٧ر٦	٥ ٨٤٩	٥ ٥٨٣	٤ ٠٨٦	٤ ٠٠٠	٢٨ر٧	٢٩ر٥	٢٣ر٠	٢٢ر٧
الشرق الأقصى	٢٢ر٠	٣٠ر٢	٣٤ر٢	٣٠ر٢	٣ ٥٠٧	٣ ٢٣٠	٢ ٣١٠	٢ ٥٠٠	١٥ر٩	١٠ر٦	٦ر٧	٨ر٣
أمريكا اللاتينية	٢ر٠	١ر٨	١ر٧	١ر٨	١ ٠٧٤	١ ٤٥٢	٩٤٥	٩٠٠	٥٥ر٠	٨٠ر٧	٥٥ر٠	٥٠ر٠
الشرق الأدنى	١ر٤	١ر٤	١ر٤	١ر٥	١٩٧	٤٤٥	٨٤	١٠٠	١٤ر٢	٣١ر٠	٥ر٨	٦ر٧
أوسيانيا	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٢	٠ر٢	٢	—	—	—	١ر٠	—	—	—
غير ذلك(٢)	٥٩ر٧	٦٠ر٧	٥٩ر٤	٦٦ر٨	١ ٢٤٦	١ ٧٨٣	١ ٥٢٥	١ ٥٠٠	٢ر٠	٢ر٩	٢ر٦	٢ر٢
أفريقيا	٧ر١	٨ر٥	٩ر٢	٩ر١	٤٢٣	٤٥٣	٣٥١	٣٥٠	٦ر٥	٥ر٣	٣ر٨	٣ر٨
الشرق الأقصى	١٢ر٢	١٣ر٥	١٤ر٠	١٤ر٠	—	—	١٠	—	—	—	٠ر١	—
أمريكا اللاتينية	١٧ر٠	١٦ر٥	١٦ر٤	١٨ر١	٧١٠	٠ ٠٣١	١ ٠٤٣	١ ٠٠٠	٤ر١	٦ر٢	٦ر١	٥ر٥
الشرق الأدنى	٢٣ر٣	٢٢ر١	١٩ر٧	٢٥ر١	١١٢	٣٠٠	١١٦	١٥٠	٠ر٤	١ر٤	٠ر٦	٠ر٦
أوسيانيا	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠ر١	١	—	٥	—	١ر٠	—	٥ر٠	—

(١) يشمل جميع بلدان العجز الغذائي التي يقل دخل الفرد فيها عن المستوى الذي يستخدمه البنك الدولي لتحديد مدى استحقاق الحصول على مساعدات الاتحاد الدولي للتنمية (أي التي بلغ دخل الفرد فيها ٩٤٠ دولارا أو أقل من ذلك في ١٩٨٧) والتي يتعين أن تحصل على الأولوية عند تخصيص المعونة الغذائية بمقتضى الخطوط التوجيهية والمعايير التي وافقت عليها لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها.

(٢) البلدان النامية التي تعاني من العجز الغذائي بخلاف بلدان الدخل المنخفض.

الشكل ١

قيمة الصادرات الزراعية للبلدان النامية في الفترة ١٩٦١-١٩٨٨